بِنَاءُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ الْمُبَاشِرِ مِمَّا لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ بَيْنَ الْقِيَاسِ النَّحْوِي وَالْوَاقِعِ اللُّغَوِي

إِعْدادُ:

د/ حسين عثمان محمد حكمي

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة جازان

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه، أما بعد:

فلما لأسلوب التعجب من دور في إثراء العربية، شأنه شأن بقية أساليب اللغة العربية التي لا ينضب معينُها، وحيث إن أكثر علماء النحو أولوه عناية فائقة في التحدث عن صيغه وأساليبه وقضاياه، ولأن الدراسات النحوية الحديثة تناولت بعض جوانبه بالدراسة والبحث والتحليل من مثل: أساليب التعجب، واستعمالاته في الفصيح من كلام العرب نثرًا ونظمًا[١]، ودراسة الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في إعراب صيغة (ما أَفْعَلَهُ)[٢] وصيغة(أفعِلْ به)[٣] إلى غير ذلك. على حين قلّ تناول الجانب الذي أنا بصدد الحديث عنه وهو ما يتعلق بدراسة التعجب عن طريق إحدى صيغتيه القياسيتين: (مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به) مما اكتملت فيه الشروط أو لم تكتمل، وموازنة ذلك بما ورد من كلام العرب في واقعهم اللغوي، لذا آثرتُ أن

(١) من ذلك رسالة ماجستير بعنوان (أساليب التعجب واستعمالاتها في القرآن الكريم) للباحث عوض أحمد سالم، بإشراف الدكتور محمد بدوي المختون- دار العلوم-١٩٧٨م، وأطروحة ماجستير بعنوان (التعجب السماعي في معجم لسان العرب دراسة نحوية دلالية) للباحث حاتم عثمان شملاوي-جامعة النجاح الوطنية – نابلس- فلسطين، ٢٠٠٨م.

(٢) من ذلك بحث: (صيغ التعجب بين البصريين والكوفيين، وخلافهم فيما أفعله) للدكتورة موضي السبيعي، منشور في مجلة كلية الآداب –جامعة المنصورة العدد٣٦-٢٠٠٠٥م.

(٣) من ذلك بحث بعنوان: صيغة التعجب (أفْعِلْ به)، للدكتور جواد بن محمد بن دخيل، منشور في مجلة الدراسات اللغوية – جامعة الملك سعود، مج٥ خ٢(جمادى الثاني ١٤٢٤هـ - سبتمبر ٢٠٠٣م.

أخصّ هذا الجانب بهذه الدراسة. نعم، لقد عثرت على دراسة قريبة من ذلك للدكتور سليمان العائد حول (التعجب من فعل المفعول)(١)، لكنها في ظني اقتصرت على شرط واحد دون البقية(٢)، وهدفي هنا أن أوسع دائرة البحث في هذه الدراسة، عساها أن تكون تكملة لغيرها من الدراسات ذات الصلة بهذا الموضوع، بل تشمل كل ما يتصل ببناء التعجب بإحدى صيغتيه القياسيتين(ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به) مما لم يستوف شروطه الثمانية(٣) التي حددها جمهور النحاة مع عمل مزاوجة بين ما قرّره النحاة في أقيستهم وما أثبته الواقع اللغوي، ومدى المطابقة بينهما.

وليعلم قارئ البحث بأنه لم يكن الهدف من هذه الدراسة استقراء الواقع اللغوي وفحص النصوص الفصيحة نثرًا وشعرًا وإحصاء الشواهد والأمثلة، ومن ثمّ مطابقة ذلك بالقياس النحوي فيما أوجبه النحويون من شروط لابد أن يستوفيها التعجب المباشر بإحدى صيغتيه (ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به)؛ لأن ذلك تستوجبه دراسة تطبيقية وافية شاملة، وبابها واسع وأكبر من أن تحيط به هذه الدراسة الموجزة، التي أهدف منها إلى تقرير فكرة

(١) من ضمن أبحاثة المطبوعة في كتابه (دراسات وبحوث في اللغة العربية) الجزء الأول، ص١٣٣-١٧١. وهو منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد٧٩-٨٠، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٢) تناول بحث الدكتور سليمان العائد الموسوم بـ (التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين) بناء فعل التعجب مما لم يستوف فيه شرط البناء للفاعل، بأن يكون مبنيا للمفعول. وركز في دراسته على هذا الجانب، بينما مرّ مرور الكرام على ذكر بقية الشروط.

(٣) ربما زادت الشروط على هذا العدد، لكنّ التركيز كان على ثمانية شروط، سواء لبناء فعل التعجب القياسي أم صيغة أفعل التفضيل.

البحث وإثباتها من خلال جمع ما ورد متناثرًا في كتب المعاجم واللغة وغيرها، وساقه العلماء من أمثلة وشواهد تدعم وتقوي المسألة، وقد تمّ عرض ذلك ومناقشته نحويًّا في ضوء ما يتناسب مع حجم الدراسة، و(حَسْبُك من القِلَادةِ ما أحاطَ بالعُنُق).

وإني لأرجو أن تكون هذه الدراسة إضافة مهمّة، ولبنة تضاف إلى مثيلاتها من الدراسات الدقيقة لبنية اللغة العربية، والتي تناولت مسائل التعجب.

وقد مهدت لهذه الدراسة بتوطئة موجزة، عقدت فيه مطلبًا يتناول معنى التعجب في اللغة والاصطلاح، وبقية جزئيّات البحث جاءت في ثلاثة مباحث، مبحثان مختصران، ومبحث فصلت فيه القول، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: صيغ التعجب.

المبحث الثاني: طريقة بناء صيغة التعجب القياسية.

المبحث الثالث: شروط بناء فعل التعجب: (مَا أفْعلَهُ) و (أفْعِلْ به).

ويعدّ هذا المبحث لبّ الدراسة وجوهرها، حيث تم فيه عرض الشروط التي اتفق عليها النحويون في ضرورة توافرها لبناء فعل التعجب المباشر، والشروط التي كانت موضع خلاف بينهم ما بين مانع ومجيز، مع دراسة ذلك الخلاف، وتحليله في ضوء ما أثبته الواقع اللغوي من أمثلة وشواهد، واختيار الرأي المناسب والراجح.

وأخيرًا جاءت الخاتمة متضمنة أبرز النتائج.

التمهيد

يدرك الناظر في كتب اللغة والنحو مدى اهتمام علماء العربية بأسلوب (التعجب)، فمباحثه من أبرز الموضوعات التي تحدثوا عنها، وأولوها عناية في كتبهم، بل قامت من أجلها المناظرات العلمية(١)، وقد نشأ خلاف بينهم في تصنيف صيغ التعجب، هل هي من أساليب الخبر أم الإنشاء؟ لأن الإنشاء منه ما هو طلبي ومنه ما هو غير طلبي. وغير الطلبي هو: "ما لا يستدعي شيئا غير حاصل وقت الطلب، ويكون بصيغ المدح والذم والعقود والقسم والتعجب والرجاء"(٢)؛ لذلك فأسلوب التعجب عند كثيرين(٣) أسلوب إنشائي غير طلبي لما فيه من معنى المبالغة التي ليست في الخبر، وليس فيه معنى الطلب، إذ لا يريد المتكلم بقوله: (ما أحسن زيدًا) الإخبار بإحسان زيد، بل هو يتعجب من حسنه فلا يحكم عليه بالصدق أو الكذب، كما أنه لا يتضمن معنى الطلب الذي يستدعي شيئًا غير حاصل وقت الطلب.

والبلاغيون لا يكادون يلقون بالًا إلى هذا القسم؛ لقلة المباحث المتعلقة بفن البلاغة سوى ما ذكروه حول تصنيفه من أساليب الكلام هل هو خبر أم إنشاء؟ (٤).

بينما في المقابل نجد النحويين يوجهون عناية خاصة إلى معظم

---

(١) من ذلك ما ذكره أبو حيان في كتابه تذكرة النحاة ص٥٩٩: المناظرة التي دارت بين أبي جعفر النحاس وأبي العباس ابن ولاد، وينظر سفر السعادة للسخاوي ص٨٥٠.

(٢) ينظر: مختصر المعاني في علوم البلاغة للسعد التفتازاني /٩٢، وشرح عقود الجمان للمرشدي ص٤٨، والكليات لأبي البقاء الكفوي ص١٩٧، ١٩٨.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٧/٤-٢٢٨، وشرح قطر الندى للفاكهي ٢٧١/٢، والأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ص١٣.

(٤) ينظر: مختصر المعاني (الحاشية)٩٢/٢، وشرح عقود الجمان ١٧٠/١.

مسائل التعجب في مختلف كتبهم، فقلما تجد مصنفا نحويا خلا من الإشارة إليه، ومن أدلة اهتمام النحويين بهذا الأسلوب من أساليب العربية أنهم أفردوا له بابًا مستقلا سموه (باب التعجب).

والكلام كان مركزًا على صيغتي التعجب القياسيتين: ما أَفْعَلَهُ وأفْعِلْ به، حيث تناولوا بناءهما والشروط المقتضية لذلك البناء، والخلاف الوارد حول (ما أفْعَلَهُ) من حيث الفعلية والاسمية وإعراب (ما) التعجبية، وإعراب (أفْعِلْ به)، والخلاف الوارد في نوعية الفعل هل هو فعل أمر حقيقة لفظاً ومعنى، أم لفظه الأمر ومعناه الخبر؟ وأحكام تقديم المعمول وتأخيره، إلى غير ذلك من أحكام.

ويحسن بنا قبل الخوض في دراسة الموضوع والمسائل المتعلقة به أن أشير إشارة سريعة إلى مفهوم التعجب ومعناه في اللغة والاصطلاح.

أوّلًا- التعجب في اللغة:

يقول الزبيدي: "العُجْبُ (بالضَّمِّ: الزَّهْوُ والكِبْرُ). ورَجُلٌ مُعْجَبٌ: مَزْهُوٌّ بِمَا يَكُونُ مِنْهُ حَسَنًا أو قَبِيحًا.

وقيل: المُعْجَبُ، الإِنْسَانُ المُعْجَب بِنَفْسِه أو بِالشَّيْءِ. وقد أُعْجِبَ فُلَانٌ بِنَفْسِه فَهو مُعْجَبٌ بِرَأْيِهِ وبِنَفْسِه. والاسْمُ العُجْبُ، وَقِيلَ: العُجْبُ: فَضْلَةٌ من الحُمْقِ صَرَفْتَهَا إِلَى العُجْب. والعُجْبُ: (إِنْكَارُ مَا يَرِدُ عَلَيْكَ)؛ لِقِلّة اعْتِيَادِه (كالعَجَبِ مُحَرَّكَةً) وعَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيّ: العُجْبُ: النَّظَرُ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ مَأْلُوفٍ ولا مُعْتَاد.

في لِسَانِ العَرَبِ: التَّعَجُّب مِمّا خَفِيَ سَبَبُه ولم يُعْلَم. وقَالَ أَيْضًا: التَّعَجُّب: أَنْ تَرَى الشيءَ يُعْجِبُك تَظُنُّ أَنَّكَ لَمْ تَرَ مِثْلَه. ونَقَل شَيخُنَا مِنْ

حَوَاشِي القَامُوسِ القَدِيمَة حَاصِل ما ذَكَرَه أَهْلُ اللُّغَةِ في هَذَا المَعْنَى: أَنَّ التَّعَجُّبَ حَيْرَةٌ تَعْرِض لِلإِنْسَانِ عِنْد سَبَبِ جَهْلِ الشَّيْء، ولَيْسَ هُوَ سَبَبًا لَه في ذَاتِه، بَلْ هُوَ حَالَة بحَسَبِ الإِضَافَة إِلَى مَنْ يَعْرِف السَّبَبَ وَمَنْ لا يَعْرِفُه، ولِهَذَا قَالَ قومٌ: كُلُّ شَيْءٍ عَجَبٌ، قَالَه الرَّاغِبُ: وَبَعْضُهُم خَصَّ التَّعَجُّبَ بالحَسَنِ فَقَط. وقَال بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَة: يُقَالُ أُعْجِبَ فلانٌ بنَفْسِه وبِرَأْيه فهو مُعْجَبٌ بِهِمَا، والاسْمُ العَجَبُ، ولا يَكُونُ إِلّا في المُسْتَحْسَن، وتَعَجَّبَ مِنْ كَذَا، والاسْمُ العَجَب وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي المُسْتَحْسَنِ. واسْتَعْجَبَ مِنْ كَذَا، والاسْمُ العَجَبُ مُحَرَّكَة وَيَكُونُ في الحَسَنِ وغَيْرِه. . . ونَقَلَ شَيْخُنَا أَيضًا عَن بَعْضِ أَئِمَّةِ النُّحَاةِ: التَّعَجُّب: انْفِعَالُ النَّفْسِ لزِيَادَة وَصْفٍ في المُتَعَجَّبِ مِنْه، نَحْو: ما أَشْجَعَه. قال: وما وَرَدَ في القرآنِ، مِنْ ذَلِك نَحْو ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] فإِنَّما هُوَ بالنَّظَر إِلَى السَّامِع، والمَعْنَى: لو شَاهَدْتَهم لَقُلْتَ ذلك مُتَعَجِّبًا مِنْهم. . (وَعَجَّبْتُه) بالشَّيْءِ (تَعْجِيبًا) أَي نَبّهْتُه عَلَى التَّعَجُّبِ منه.

والاسْتِعْجَاب: شِدَّةُ التَّعَجُّبِ، كذا في الأَسَاس ولِسَان العَرَبِ"[2].

إذن، كما نلحظ – في الغالب– كل لفظة مركبة من مادة (ع، ج، ب)، فإنها لا تخلو من إفادة معنى زائد على العادة يثير الدهشة في النفس والعَجَب.

وفي شرح المفصل قال ابن يعيش: "اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقلّ في العادة وجود مثله،

(١) مريم، الآية (٣٨).

(٢) تاج العروس، مادة (ع ج ب). وينظر: أساس البلاغة، ولسان العرب، مادة (ع ج ب).

وذلك المعنى كالدهش والحيرة، مثال ذلك: أنا لو رأينا طائرًا يطير لم نتعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه؛ لأنه خرج عن العادة وخفي سبب الطيران. "[١].

ثانياً- التعجب في الاصطلاح:

استند النحويون في تعريفهم للتعجب على مفهومه اللغوي في غالب الأحيان، فهم يذهبون إلى أن القصد به: استعظام زيادة خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله، أو قلّ نظيره فيها، وقد عُبِّر عن هذا الاستعظام بطرق مختلفة، منها السماعي ومنها القياسي[٢].

وواضح أن جمهور النحويين لم يوجهوا عنايتهم إلى حدّ التعجب في اصطلاحهم، مكتفين ببيان صيغه وألفاظه؛ لذا نجد ابن الحاجب في الإيضاح يذكر أنّ: "التعجب الذي يعنيه النحويون هو الألفاظ التي تدل على إنشاء التعجب لا ما يدل على التعجب، ألا ترى أنك لو قلت: تعجبت من زيد، وأشباهه، لم يكن من باب التعجب الذي يبوّب له النحويون"[٣].

ثم قال: ولم يحدّه الزمخشري؛ استغناء بذكر الصيغة، وحصره في (ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به)، إذ المقصود إنما هو الصيغة، فإذا انحصرت حصل المقصود"[٤].

---

(١) شرح المفصل ١٤٢/٧.

(٢) ينظر: الصاحبي ص٣٠٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٣/١، والمرتجل ص١٤٥، وشرح المفصل ١٤٢/٧، والتصريح بمضمون التوضيح٨٦/٢، وشرح قطر الندى للفاكهي٢٧١/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٧/٢.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٠٧/٢.

بينما نجد الأشموني –مثلًا– يجمع في حدّه بين اللغة والاصطلاح، ويذكر ألفاظه السماعية والقياسية، فيقول عن التعجب: "وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾، سبحان الله المؤمن لا ينجس، لله دره فارسًا، لله أنت، يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ.

وقوله: وَاهًا لِسَلمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا"[1].

ثمّ نصّ على أنّ "المبوَّب له في كتب العربية صيغتان: (ما أفعله، وأفعل به)؛ لاطرادهما فيه" [2].

وقد التبس الأمر على الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على أوضح المسالك لابن هشام حيث قال: "لم يذكر المؤلف تعريف التعجب"، ثم ساق ما ظنه تعريفا اصطلاحيًّا للتعجب، فقال: " أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قلّ نظيره"[3].

وفي الحقيقة هذا التعريف لغويّ أكثر منه اصطلاحي، ولا تعلّق له بقوله: (زيادة في وصف الفاعل)؛ إذ ليس كل فعل قام به الفاعل أو اتصف به يتعجب منه قياسًا عند النحاة، وليست نسبة الفعل المتعدي مقصورة على الفاعلين، إذ لا يتصور معناه بدون المفعولين، ولم يمنع النحاة التعجب من

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك٤/١٦٥.

(٢) المرجع السابق ٤/١٦٧.

(٣) حاشية الشيخ على أوضح المسالك ٣/٢٥٠، وينظر شرح جمل الزجاجي ١/٥٧٦.

فعل المفعول، نحو: ما أشدَّ ما ضُرِبَ زيدٌ[1]، في حالة التعجب من شدة الضرب الواقع عليه، كما تتعجب من الضرب الواقع منه في نحو: ما أضربَ زيدًا، وما أشدَّ ضرب زيد، وهذا الفرق لمنع اللبس.

(١) أجاز بعض النحويين التعجب من فعل المفعول بالمصدر الصريح دون المؤول من ما المصدرية والفعل المبني للمفعول، وذلك لو أمن اللبس، ومثلوا على ذلك بقولهم: ما أسرعَ نفاسَ هند وأسرع بنفاسِها. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣/٧٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٩٣، وهمع الهوامع٦/٤٤.

كما أجاز فريق منهم بناء التعجب من فعل المفعول بشكل مباشر بدون واسطة، بناء على المسموع عن العرب، على ما سيأتي تفصيله في موضعه، نحو: ما أجنّه وما أخوفه.

المبحث الأول: صيغ التعجب

كما سبق أن ذكرت مدى اهتمام النحاة من بين علماء اللغة بدراسة مسائل التعجب في كتبهم المتعددة، بيد أن حديثهم المفصّل لم يستقص جميع ألفاظ التعجب الواردة في كلام العرب، وإنما اكتفوا في المبوّب له بالحديث عن صيغه القياسية، وما عداها فاقتصروا في الإشارة إليه بضرب الأمثلة.

قال ابن هشام:

"هذا باب التَّعَجُّبِ: وله عبارات كثيرة نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾، (سُبْحَانَ اللهِ إنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ يَنْجسُ) للهِ دَرُّهُ فَارِسًا! والْمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان:

إحداهما: ما أَفْعَلَهُ نحو (ما أَحْسَنَ زَيْدًا). الصيغة الثانية: أَفْعِلْ به نحو (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ)" [(١)].

فالسماعي مثل قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا . .﴾[(٢)]، وقوله صلى الله عليه وسلم: (سُبْحَانَ الله، إنّ المؤمن لا ينجُس)[(٣)]، وما سمع من العرب: لله درّه فارسًا، ويا لَكَ من ليل، ولله لا يؤخر الأجل[(٤)].

(١) أوضح المسالك ٣/٢٥٠.

(٢) البقرة، الآية (٢٨).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي٤ /٦٧.

(٤) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ص٤٥٠.

وقولهم: للهِ أنت.

وقوله:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ[١].

وقوله:

وَاهًا لِسَلمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا[٢].

إلى غير ذلك من الألفاظ التي تستعمل لأسلوبٍ ما، لكنها بالقرائن خرجت إلى معنى التعجب، قال أبو حيّان: "وقد جاء التعجب متضمنا جملًا لم تكن له أصل في الوضع"، ثم سرد لذلك أمثلة كثيرة استعملت في الأصل للاستفهام والنفي والدعاء والنداء وغيرها، وتضمنت معنى التعجب[٣].

وعلى الرغم من كثرتها، فقد ذكر المرادي وغيره أنه لم يُبوّب لهذه في النحو، لأنها لم تدل على التعجب بالوضع، بل بالقرينة[٤].

---

(١) نصف بيت من مجزوء الكامل للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس، وصدره:
بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عُفَارَهِ .....
وقيل: هو العجز.
والشاهد في ديوان الأعشى الكبير بتحقيق الدكتور محمد محمد حسين ص١٥٣. وينظر: الصاحبي ص٢٧٠، ورصف المباني ص٥١٣، واللمحة في شرح الملحة ص٥٠٤، وخزانة الأدب ٣/٣٠٨-٣١٠.

(٢) نسبوا هذا الرجز لرؤبة بن العجاج، ومنهم من نسبه إلى أبي النجم العجلي برواية: (واها لريّا ثم واها واها)، ينظر: أوضح المسالك ٤/٧٩، ومغني اللبيب ص٤٨٣، وشرح الأشموني وتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في الحاشية ٤/١٦٥-١٦٦ وخزانة الأدب ٧/٤٥٥.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ص٢٠٨٦-٢٠٨٧.

(٤) بنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/٥٤، والتصريح بمضمون =

أما القياسي، فالمعوّل عليه في أكثر كتب النحو صيغتان:

الصيغة الأولى: (مّا أَفْعَلَهُ).

والصيغة الثانية: (أَفْعِلْ بِهِ).

ومن النحويين من عدّ صيغة (فَعُلَ) للتعجب قياسية، فتكون على هذا الصيغة الثالثة. كما نقل ابن عصفور في المقرّب قوله: " وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعله، وأفعِلْ به، وفَعُلَ"(١).

وهو ما أكده الجوهري حيث قال: "صور التعجب ثلاث: ما أحسن زيدًا، وأسْمِعْ به، وكَبُرَتْ كلمةً"(٢).

وزاد بعضهم: صيغة رابعة وهي (أفْعَل) بدون (ما).

ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري، حيث قال: "وزاد الكوفيون رابعة، وهي (أفْعَل) بغير (ما)، فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة أفْعَلَ، فتقول: أحسنت رجلًا، وأكرمت رجلًا، بمعنى: ما أحْسَنك، وما أكْرَمك"(٣).

لكن الذي يبدو أن المشهور من القياسي للتعجب الصيغتان: (ما أفْعَله) و(أفعِلْ به)، وهو المخصص بالتبويب في كتب النحو.

أمّا(فَعُل) فيدخل ضمنًا في باب (نعم، وبئس)؛ لأن كل فعل ثلاثي استوفى شروط التعجب يجوز تحويله إلى صيغة (فَعُل)؛ ليلحق بالغرائز للمبالغة والتعجب نحو: فَهُمَ الرّجلُ زيدٌ، ويؤدي معنى التعجب إذا دخلت

= التوضيح ٢/٨٧.

(١) المقرب ص٧٢.

(٢) الصحاح مادة (ط م ع).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٨٩.

عليه اللام، نحو: لَكَرُمَ الرّجلُ[1].

وأما صيغة(أفعل) من غير(ما) فهي مهجورة في كتب النحو، والمهجور من الشيء كلا وجود له، إضافة إلى ذلك أنها تدخل ضمنًا في الصيغة الأولى (ما أفْعَلَه) على تقدير (ما).

هذا، وقد جرى بين النحويين بصريّهم وكوفيّهم نقاش وجدل حول الصيغتين: (ما أفْعَلَهُ) و(أفْعِلْ به).

حيث نجد في بعض كتب النحو خلافًا طويلًا بين البصريين والكوفيين في صيغة (مَا أَفْعَلَهُ) من حيث اسمية (أَفْعَلَ) وفعليته، فالكوفيون – عدا الكسائي– يذهبون إلى أنه اسم، ولهم أدلة على ذلك، والبصريون يرون أنه فعل ماض، وينقضون كل ما أورده الكوفيون، وقد سجّل أبو البركات الأنباري في (الإنصاف) هذا الخلاف بإسهاب، ورجّح مذهب البصريين بأدلة دامغة.

ولأن موضوع البحث هنا مقتصر على دراسة بناء فعل التعجب والشروط الموضوعة له وموازنة ذلك بالاستعمال اللغوي الفصيح، ولكي لا ندخل في تفصيل الخلاف حول ذلك وأدلة كل فريق والدفاع عن مذهبه ونقض حجج الآخر، وحتى لا نذهب بعيدًا عن الموضوع الأساس، فإنه يكفي أن أؤكد على رجاحة مذهب البصريين في القول بفعلية (أَفْعَلَ)؛ إذ هو أقوى حجة ومسايرة لقواعد النحو، ولا سيّما أنهم استطاعوا أن ينقضوا كل ما استدل به الكوفيون، وفق ما هو مفصّل في كتب النحو ومسائل

(١) ينظر: تذكرة النحاة ص٤٦٦-٤٦٧، والمغني في تصريف الأفعال لعضيمة ص٧٢.

الخلاف(١).

ويذكر أبو حيان في صيغة (أفْعِلْ به): أن علماء النحو اتفقوا على فعلية (أفْعِلْ)، نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ، إلا ما في كلام ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم(٢).

وأنهم على خلاف بين النحويين في حقيقة الفعل (أفْعِلْ) وصورته، أهو فعل أمر لفظًا ومعنى، أم هو فعل أمر لفظًا ومعناه الخبر؟ كل ذلك موجود بالتفصيل في كتب النحو(٣).

(١) ينظر في الخلاف بتفصيله، وأدلة الفريقين والردود: أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢وما بعدها، والمرتجل ص١٤٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٦/١-١٤٧، وأسرار العربية ص١١٣-١١٦، والتصريح ٨٨/٢-٨٩.

(٢) ارتشاف الضرب ص٢٠٦٦، وينظر رأي ابن الأنباري -أيضًا- في التصريح ٨٨/٢.

(٣) ينظر: المرتجل ص١٤٧-١٤٨، وأسرار العربية ص١٢٢، وشرح المفصل ١٤٧/٧-١٤٨، والتصريح ٨٨/٢-٨٩، وهمع الهوامع ٥٧/٥-٥٨، وحاشية الصبّان على الأشموني ١٥/٣.

المبحث الثاني: طريقة بناء صيغة التعجب القياسية

ربّما يكون من نافلة القول أن أبيّن بأن صيغة التعجب القياسية سواء أكانت (ما أَفْعَلَهُ)، أم (أفْعِلْ بِه) لابدّ لبنائهما من استيفاء الشروط المقررة لها عند جمهور النحويين، إذ هما لا يبنيان قياسًا إلا إذا تحقق فيما يتعجب منه مجموعة شروط، حيث ذكر العلماء جملة من الشروط التي يقاس عليها فعلا التعجب: (ما أفْعَلَهُ) و (أفْعِلْ به)، وأيّ خروج عنها يعدّ شذوذًا وخروجًا عن القياس، وفي هذه الحالة – أي عند عدم استكمال الشروط – يمكن التعجب بواسطة، بمعنى إن كان الفعل غير مستوفٍ لهذه الشروط فإنه لا يبنى منه التعجب بشكل مباشر بل يتوصل إلى التعجب منه بواسطة نحو: (ما أشدّ) في صيغة (ما أفْعَلَهُ) و(أشدِدْ) في صيغة (أفْعِلْ به)، أو شبههما كأكثر، وأعظم، وأكبر، ويؤتى بعدهما بالمصدر منصوبا أو مجرورا، إلا أن المصدر قد يكون صريحا مما زاد على ثلاثة ومما وصفه المنقاس على (أفعل فعلاء)، ويكون مؤولا عن المنفي والمبني للمفعول بأنْ والفعل في المنفي، وما والفعل المبني للمفعول، نحو: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضُرِبَ[(١)]. وأما الناقص فمن قال: له مصدر، فيأتي به صريحا، ومن قال: لا مصدر له، أتى به مؤولا، وأما ما لا فعل له فقيل: لا يتعجب منه، وقيل: يتعجب منه، ويؤتى بعد (ما أَشَدَّ) أو (أَشْدِدْ) بمصدره الصناعي، أو ما في معناه، نحو: ما أشدَّ حماريّته، أو ما أشدَّ كونه حمارًا[(٢)].

ويقرر علماء العربية بأن الفعل الجامد (فاقد تمام التصرف)، وكذا الفعل الذي لا يقبل التفاوت لا يتعجب منهما ألبتة[(٣)].

(١) ينظر التصريح ٢/٩٣.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٣/١٨، ١٩.

(٣) قال ابن هشام: "وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة". أوضح =

المبحث الثالث: شروط بناء فعلي التعجب: (ما أفْعَلَهُ) و(أفْعِلْ به)

الشروط التي اشترطها جمهور النحاة[1] هي:

١- أن يكون فعلًا، فلا يصح أن تبنى صيغة ما أفْعَلَهُ ولا أفْعِلْ به من اسم؛ ولهذا شذ قولهم: ما أَكْلَبَهُ من (الكَلْب) وما أَحْمَرَهُ من (الحِمار)، كما شذ قولهم: ما أَذْرَعَ المرأة، أي: ما أخفَّ يدها في الغَزْل، وما ألصَّهُ، وما أجْدَرَهُ.

٢- أن يكون الفعل ثلاثيًّا مجرّدًا، فلا يبنيان من نحو: دحرج، واستخرج، وضارَبَ. واختلفوا في بنائه من (أفْعَلَ) بزيادة الهمزة على ما سأبيّنه لاحقا.

٣- أن يكون متصرفًا تصرفًا غير ناقص، فلا يبنيان من: (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(كاد)، و(يدَع)، و(يذَر)، و(هَبْ).

٤- أن يكون معناه قابلًا للتفاوت، فلا يبنيان من مثل: (مات)، و(فَنِي).

٥- أن يكون الفعل تامًّا، فلا يبنيان من مثل: (كان)، و(صار).

= المسالك ٢٦٩/٣. وفي التصريح ٩٣/٢: أما الجامد فإنه لا مصدر له، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو مات زيد: ما أفجَعَ موته وأفجِعْ بموته.

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ٩٧/٤-١٠٠، والمقتضب ١٧٨/٤- ١٨٤، وأصول النحو ١٠٢/١وما بعدها، وشرح المفصل١٤٤/٧-١٤٧، والمقرب ص٧٨-٨٤، والملخص في ضبط قوانين العربية ص٤٥١-٤٥٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٣/٣-٦٩، والتصريح٩٠/٢-٩٣، وشرح الأشموني١٨٢/٤-١٨٤.

٦– أن يكون مثبتًا، فلا يبنيان من منفي، وسواء أكان الفعل ملازمًا للنفي نحو: (ما عاجَ بالدواء)، أم غير ملازم نحو: (ما قام).

٧– ألّا يكون مبنيًا للمفعول، فلا يبنيان من نحو: (ضُرِب) بضم أوله وكسر ثانيه.

٨– ألّا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء.

٩– أن يكون الفعل غير مستغن عنه بمصوغ من مرادفه، فلا يقال: ما أقْيَلَهُ، استغناء عنه بقولهم: ما أكثر قائِلتَه.

هذه جملة الشروط التي وضعها عامّة النحويين، فإذا تحققت يجوز بناء فعل التعجب على صيغتي: (ما أفْعَلَهُ) و(أفْعِلْ به) قياسًا.

وزاد بعضهم[(١)] **:**

١– أن يكون على (فَعُل) بالضم أصلًا أو تحويلًا أي: يقدر رده إلى ذلك؛ لأن (فَعُل) غريزة، فيصير لازمًا، ثم تلحقه همزة النقل.

٢– أن يكون واقعًا، أي: أن يكون التعجب من شيء واقع بالفعل، وقد ورد التعجب من أمور لم تقع، نحو: ما أحسن ما يكون هذا الطفل، وما أطول ما يكون هذا الذراع.

٣– أن يكون دائمًا أو مستمرًّا، ومع هذا فقد تعجب من أمور لا تدوم، نحو: ما أسرع رمي زيد، وهو شيء غير دائم، وما أشدّ لمع البرق وليس بدائم ولا مستمر[(٢)]**.**

(١) ينظر: شرح الرضي ٢٢٨/٤–٢٢٩، وتوضيح المقاصد ٦٩/٣، وشرح الأشموني ١٨٤/٤.

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٦٩/٣.

لذا عقب الأشموني على هذه الشروط المزيدة بقوله: "والصحيح عدم اشتراط ذلك"(١).

وهنا أقول: إنّني لم أورد ما أوردته فيما سبق – وهو واضح – إلا من باب تقرير الواضح؛ لما سيبني عليه – فيما بعد – من أحكام.

فمن خلال تتبع كلام النحويين، وما أقره جمهورهم في الشروط المتعلقة ببناء فعلي التعجب على سبيل القياس، تبيّن لي أن هناك منها ما هو متفق على تحققه، بحيث لا يصح بناء فعل التعجب إذا افتقده، ومنها ما هو موضع خلاف بين مانع ومجيز، والواقع اللغوي كثيرًا ما يشير إلى تحرّر فعل التعجب من تلك الشروط الموضوعة له.

فما هو محل اتفاق بينهم شرطان:

١–شرط كونه مثبتًا، فلا يجوز أن يبنى فعلا التعجب من فعل منفي نفيا ملازما أم غير ملازم. فالأول نحو: (ما عاجَ بالدواءِ) أي: ما انتفع به؛ فإنّ العرب لم تستعمله إلاَّ في النّفي؛ فلا يبنى منه فعل التّعجّب، لا تقول: ما أعْوَجَه وأعْوِجْ به؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى مخالفة الاستعمال بالخروج من النّفي إلى الإيجاب(٢).

---

(١) شرح الأشموني ٤/١٨٤.

(٢) اعترض بعضهم على ملازمة (ما عاج بالدواء) النفي بأنه قد جاء في الإثبات، قال أبو علي القالي في نوادره: أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي:

ولم أرَ شيئًا بعد ليلى ألذَّه. . . ولا منظرا أروى به فأعيج

وما عاج يعوج بمعنى: مال يميل، فإن العرب استعملته مثبتا ومنفيا. ينظر: توضيح المقاصد٣/٦٦-٦٧، و التصريح٢/٩٣، ولسان العرب مادة (ع ي ج).

والثاني نحو: (ما قام زيدٌ) لا يقال: ما أَقْوَمَه، ولا أقومْ به.

والعلة في ذلك أن لا يلتبس المنفي بالمثبت، كما أن صيغة التعجب إثبات وليست صالحة للنفي[١].

٢–شرط كونه قابلًا للتفاوت والتفاضل، ومعنى المفاضلة أن تكون بين شيئين في الصفات التي تتفاوت بزيادة ونقصان، والتي تختلف بها أحوال الناس، وبالتالي لا يبنى التعجب من (مات) و (فني) و(هلك)؛ لعدم وجود معنى المفاضلة فيهما؛ لأن حقيقته واحدة ويشترك فيه الجميع ولا مزيّة لفاعل على آخر حتى يفضل عليه، فلا يصح أن يقال: ما أَمْوَتَ زيدًا، وأمْوِتْ به[٢].

ولا أعلم خلافًا بين النحاة في هذين الشرطين، كما أنه لم يسمع من كلام العرب ما يشذ عنهما سوى ما نقله الجوهري من قولهم: (ما أَمْوَتَه)، وقال: إنما يراد به ما أَمْوَتَ قلبَه، لأن كل فعل لا يتزيد لا يتعجب منه"[٣]، قال الزبيدي تعليقًا على تخريج الجوهري: "وهو إِشارةٌ إِلى أَنّه يَنبغي أَن يُحْمَلَ على مَوْتِ القَلْبِ؛ لأَنَّ الموتَ لا يُتَعجَّبُ مِنْه؛ لأَنَّ شرطَ التَّعَجُّب أَن يكونَ مما يَقْبلُ الزّيادةَ والتّفاضُلَ، وما لا يَقْبَلُ ذلك كالمَوْتِ والفَناءِ والقَتْل لا يجوزُ التَّعجُّبُ منه، كما عُرف في العَرَبِيَّة"[٤].

وأما بقية الشروط، فكما أشرت آنفًا، هي موضع نقاش بين النحويين،

---

(١) التصريح ٢/٩١.

(٢) ينظر التصريح ٢/٩٣، وهمع الهوامع ٦/٤١.

(٣) الصحاح مادة (م وت). وينظر الأصول في النحو ١/١٠٥.

(٤) تاج العروس مادة (م وت).

فمنهم من منع بناء التعجب مباشرة في حال عدم توفر الشرط وبدون واسطة (ما أشدّ) (وأشدِدْ) ونحوها، ومنهم من أجازه محتجًّا بأدلّة، وأمثلة وشواهد من اللسان العربي.

ولتفصيل ذلك سأتناول هذا الجانب من الشروط على النحو الآتي:

أوّلًا- شرط كونه فعلًا:

يكاد يجمع النحويون على أن صيغتي التعجب لا يبنيان إلا من فعل، وهو الشرط نفسه أقرّه المجمع اللغوي بالقاهرة في أحد قراراته[1] عند الحديث عن شروط صياغة (أفعل التفضيل)، هذا على اعتبار أن صيغة التفضيل يجري عليه شروط التعجب، إذ هما من مشكاة واحدة[2].

---

(١) صدر هذا القرار في الدورة الثانية والثلاثين في الجلسة الثانية من جلسات المجمع في مؤتمره المنعقد في نوفمبر١٩٦٥م وينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤ – ١٩٨٤م) ص٦٢، ٦٣.

(٢) فعل التعجب وأفعل التفضيل وإن كان بينهما كثير من التشابه والموافقات، ولا سيما في شروط البناء لكل منهما كما يقرر النحاة، إلا أن بينهما كثيرا من التباين والمفارقات، ولعل أهمها ما يأتي:

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: (ما أفعله، وأفعل به)، وللتفضيل صيغة واحدة هي (أفعل).

(أفعل) التعجب فعل على القول الراجح في (ما أفعله) وبالإجماع في (أفعل به)، أما في التفضيل ف اسم.

يلزم التعجب حالة واحدة لجريانه مجرى المثل، والأمثال لا تغيّر، أما التفضيل فلا يلزم حالة واحدة فهو حينا يطابق موصوفه، وأحيانا لا يطابقه حسب الحالة المقتضية لكل وجه.

في التعجب تستعمل صيغتاه بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، أما التفضيل فإن صيغته قد تصلح للمذكر والمؤنث معا نحو: زيد أكرم من عمرو، وهند أكرم من دعد، وقد تستعمل فيه صيغة (فعلى) للمؤنث نحو: خديجة فضلى النساء.

أفعل التعجب يرفع الفاعل وهو ضمير مستتر وينصب المفعول الاسم الظاهر بعده، =

يقول ابن مالك: "وقد تقدم أن (أفعل) المتعجب منه يناسب (أفعل) التفضيل وزنًا ومعنى، وأن كل واحد منهما محمول على الآخر فيما هو أصل فيه، ومن أجل تناسبهما سوّت العرب بينهما في أن يصاغ كل واحد منهما مما صيغ منه الآخر، وألّا يصاغ مما لا يصاغ"(١).

وقال أبو حيان: "ونصّ النحويون على أن ما يبنى منه أفعل للتعجب يبنى منه أفعل التفضيل، فما انقاس في التعجب انقاس في التفضيل، وما شذّ فيه يشذّ فيه"(٢).

وعلى افتراض أن هناك إجماعًا على شرط الفعل لبناء التعجب المباشر، ففي المقابل نجد الواقع اللغوي أثبت ما يخالف ذلك، حيث نجد من علماء اللغة من سرد أمثلة فصيحة اسْتُعمل فيها فعل التعجب من أسماء جامدة وصفات ليس لها أفعال، قال الرضي: "وربما بُني من غير فعل، نحو: ما أحنك هذه الشاة، كما قيل: هذا أحنك الشاتين، أي: آكلهما، وكذا يقال: ما آبله، وما أفرسه"(٣).

= بخلاف أفعل التفضيل.

في حالة التعجب مما لم يستكمل الشروط يؤتى بمصدر ذلك الفعل الفاقد الشروط مؤولا أو صريحا منصوبا على المفعولية بعد (ما أشد) ونحوها، ومجرورا بعد (أشدد) بالباء. أما في التفضيل فيؤتى بمصدر ذلك الفعل صريحا ومنصوبا على التمييز بعد (أشدّ) ونحوه. وينظر حول ذلك: ارتشاف الضرب ص٢٣١٩، ٢٣٢٠، وشرح الكافية الشافية ص١٠٨٥، ١١٣٩، والتبيان في تصريف الأسماء لأحمد كحيل ص١٤.

(١) شرح التسهيل ٣/٥٠.

(٢) البحر المحيط ٢/٧٣٧.

(٣) شرح الرضي ٤/٢٣٠.

وفي المحكم والمحيط الأعظم قال ابن سيده: "وقال الأخفش: هذا البيت أشعرُ من هذا!! أي: أحسن منه. وليس هذا على حد قولهم: شعر شاعر، لأن صيغة التعجب إنما تكون من الفعل، وليس في شاعِر من قولهم: "شِعْر شاعِر" معنى الفعل، وإنما هو على النسب والإجادة كما قلنا، اللهم إلا أن يكون الأخفش قد علم أن هنالك فعلا، فحمل قوله (أشعر منه) عليه، وقد يجوز أن يكون الأخفشُ توهم الفعل هنا، كأنه سمع "شَعَر البيتُ": أي جاد في نوع الشِّعْر، فحمل (أشعر منه) عليه"[(١)].

وقد نصّ على ذلك غيرهما، حيث أوردوا في كتبهم أمثلة وشواهد أخرى، وإن حملوها على الشذوذ والخروج على القاعدة وأوقفوها على السماع، وذلك حين يقول سيبويه:

"هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله، وليس له فعل، وإنما يُحفظ هذا حفظًا ولا يُقاس. قالوا: "أحْنَكُ الشّاتين" و"أحْنَكُ البعيرين"، كما قالوا: "آكَلُ الشّاتين"، كأنهم قالوا: حَنِك، ونحو ذلك. فإنما جاءوا بأفْعَلَ على نحو هذا، وإن لم يتكلموا به. وقالوا: "آبَلُ الناس كلِّهم"، كما قالوا: "أرْعَى الناس كلِّهم"، وكأنهم قد قالوا: أبِلَ يأبَلُ. وقالوا: "رجلٌ آبلٌ" وإن لم يتكلموا بالفعل. وقولهم: "آبَلُ الناس" بمنزلة: آبل منه؛ لأن ما جاز فيه (أفْعَلُ الناس) جاز فيه هذا، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا.

وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال: أفْعَلُ منه، ونحو ذلك. وقد قالوا: "فلانٌ آبل منه"، كما قالوا: أحْنَكُ الشاتين"[(٢)].

---

(١) المحكم والمحيط ١/١٣٧.

(٢) الكتاب ٤/١٠٠. وقد ساق ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٥١ تمثيل سيبويه فيما لا =

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:

"وأشرت بقولي:

وسَبْقُ فعليّة ذي تعجبٍ شرط. . . . . .

إلى أن المعاني التي لا أفعال لها لا يُبنى من الألفاظ الدالة عليها فعل تعجب، فلا يقال في "رَبْعَة": "ما أرْبَعَهُ"، ولا في "طِفْل": "ما أطفَلَه" ولا في "مَرْء": "ما أمْرَأهُ".

فإن شذ شيء حفظ ولم يقس عليه.

فممّا شذ قولهم: "ما أذْرَعَها" بمعنى ما أخفَّها في الغَزْل.

وهو من قولهم: "امرأة ذَرَاع" وهي الخفيفة اليد في الغزل، ولم يسمع منه فعل غير فعل التعجب.

ومثله في البناء من وصف لا فعل له قولهم: "أقْمِنْ به" بمعنى: "أحقِقْ به" اشتقوه من قولهم: "هو قمِنٌ بكذا" أي: حقيقٌ به. كل ذلك منقول عن العرب"(١).

وفي اللسان مادة (حجا): "وما أَحْجاه بذلك وأَحْراه، قال العجاج:

كَرَّ بأَحْجى مانعٍ أَنْ يَمْنَعا

وأَحْجِ به، أَي: أَحْرِ به، وأَحْجِ به أَي: ما أَخْلَقَه بذلك وأَخْلِقْ به، وهو

= فعل له، بقولهم: أحنك الشاتين و البعيرين أي: آكلهما، وآبل الناس، أي: أرعاهم للإبل. ثم قال: والصحيح أن أحنك من قولهم: احتنك الجراد ما على الأرض، أي: أكله، ولكنه شاذ؛ لكونه من أفعل. وكذا الصحيح أن آبل من قولهم: أبل الرجل إبالة، وآبل أبلا إذا درب بسياسة الإبل والقيام عليها، فلا شذوذ فيه أصلا ".

(١) شرح الكافية ص١٠١٩-١٠٢٠، وينظر: توضيح المقاصد ٣/٦٣-٦٤.

من التعجب الذي لا فعل له، وأَنشد ابن بري لمَخْرُوعِ بن رقيع:

ونحن أَحْجَى الناسِ أَنْ نَذُبَّا

عنْ حُرْمةٍ إِذا الحَدِيثُ عَبَّا

والقائِدون الخيلَ جُرْدًا قُبّا

وفي حديث ابن صياد[1]: ما كان في أَنفُسْنا أَحْجَى أَنْ يكون هو مُذْ ماتَ يعني الدجالَ، أَحْجَى بمعنى أَجْدَر وأولى وأَحق من قولهم حَجا بالمكان، إِذا أَقام به. وثبت وفي حديث ابن مسعود[2]: إِنَّكم معاشرَ هَمْدانَ من أَحْجَى حَيٍّ بالكوفة أَي أولى وأَحقّ".

وقال الزبيدي: ". وما أحجاه بذلك وأحراه، وأحجّ به، أي: اخلق به، وهو من التعجب الذي لا فعل له"[3].

وفي موضع آخر قال: " وقَولُ الشَّاعِرِ:

مَـا أَنْعَـمَ العَـيْشَ لَـوْ أَنَّ الفَتَـى تنْبُـوَ الحَـوَادِث عنـه وهـو مَلْمُـومُ

إِنَّمَا هو على النَّسَبِ، لأَنَّا لم نَسْمَعْهُم قَالُوا: نَعِمَ العَيْشُ، ونَظِيرُه مَا حَكَاه سِيبَوَيْهِ من قَولِهِم: "هو أَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ"، "وأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ" في أَنَّه اسْتُعْمِلَ منه فِعْلُ التَّعَجُّبِ وإن لم يَكُ منه فِعْلٌ"[4].

ومما حكاه علماء اللغة من هذه الأمثلة: "ما أَجْدَرَه بكذا"، بنوه من

(١) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٩٠٢/١.

(٢) ينظر غريب الحديث للخطابي ٢٥٨/٢.

(٣) تاج العروس مادة (ح ج و).

(٤) تاج العروس مادة (ن ع م)، وبيت الشعر من البسيط، منسوب لتميم بن أبي مقبل، ينظر الشعور بالعور ٥٧/١.

قولهم: هو جديرٌ بكذا، ولا فعل له[١].

و(ما أذْرَعَ المرأة)[٢]**، أي: ما أخفّ يدَها في الغزل، بنوه من قولهم: امرأة ذراع، أي: خفيفة اليد في الغزل. وفي اللسان مادة(ذرع): "وما أذْرَعَها، وهو من باب (أحنك الشاتين) في أن التعجب من غير فعل، وفي الحديث: (خيرُكنَّ أذرَعُكُنَّ للغَزْلِ)**[٣]**، أي: أخفكنّ به".**

و(ما أخْيَرهُ)، و(ما أشَرَّهُ) من الخير والشر، قال الصبان: فيهما شذوذ، وهي كونهما لا فعل لهما[٤].

و(ما آبَلَ الرجل)[٥]**، للتعجب من إبل.**

وفي شرح الرضي: "وربما بني من غير فعل نحو: ما أحنك هذه الشاة، كما قيل: هو أحنك الشاتين، أي: آكلهما، وكذا يقال: ما آبَلهُ، وما أفْرَسَهُ، وإن لم يستعمل منهما الفعل"[٦].

ومن ذلك – أيضا– ما سمع عن العرب، ونقله بعضهم: (ما أبْلَدهُ)[٧]**، و(ما أتْيَسَهُ)**[١]**، و(ما آمنَهُ)**[٢]**. و(ما أصْبَرَهُ)**[٣]**، و(ما أصْغَرهُ)**[٤].

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣٦٦/٣. وفي حاشية الصبان ١٩/٣ قال: وردّ بأن ابن القطاع ذكر لـ(أجدر) فعلًا، فقال: يقال جدر جدارة، صار جديرًا، أي: حقيقيًا.

(٢) أوضح المسالك ٣٦٥/٣، وفي شرح الأشموني ١٨٢/٤: "ادعى ابن القطاع أنه سمع ذُرِعَت المرأة خفت يدها في الغزل، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول".

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٩٥/٢.

(٤) حاشية الصبان ٣٣/٣، وفي شرح الرضي ٢٣٠/٤: وندر ما خيره، وما شرّه، بحذف الهمزة.

(٥) البحر المحيط ٣١٧/٤.

(٦) شرح الرضي ٢٣٠/٤.

(٧) الكتاب ٩٨/٤.

وبهذا يتضح لنا بعد النظر في هذه الأمثلة والشواهد المنقولة من كلام العرب، سواء نقلها النحاة أم غيرهم من علماء اللغة، أنها – وإن حكم عليها بالشذوذ – لكنها من الكثرة بحيث تشفع لجواز بناء (ما أفْعَلَهُ) و (أفْعِلْ به) من وصف لم يثبت له فعل، أو اسم جامد؛ لكثرة استعماله وتداوله في الألسن.

وألَا يحق أن نسلك عند إرادة معنى التعجب من وصف لا فعل له مسلك المسموع من العرب من نحو: (ما أذرعَ المرأة) و (وما أجدَرَه) و (أقْمِنْ به) وأمثالها، بناء على كثرة الشواذ، وعلى سبق جريان القياس بها، تمامًا كما فعل جمهور النحاة في جواز صياغة (أقمنْ) و (ألصّ) للتفضيل قياسًا على ما سمع منهما في باب التعجب، ومنهم ابن مالك حيث ذهب إلى أن كل ما يشذ في أحد البابين يعدّ استعماله فيه دليلًا على استعمال نظيره في الباب الآخر وإن لم يسمع، فذلك حين يقول في الكافية(٥):.

"وما هناك شَذَّ قد شَذَّ هنا وصَوغُ أقْمِن مؤذن بأقمنَا

وفي ألصَّ من شِظاظ إذ وَرَد لما ألصَّهُ وألصِصْ مستند

ㅋ) في المثل: " أتيس من تيوس تويت" تُوَيْت: قبيلة من قبائل قريش وهو تُوَيْت بن حَبيب بن أسد بن عبد العُزَّى، ينظر مجمع الأمثال ١٤٩/١، ويقاس عليه فعل التعجب.

(٢) من الأمانة لا الأمن، حيث سمع قولهم: آمَنُ من الأرض، من الأمانة لأنها تؤدي ما تودع، ينظر جمهرة الأمثال ١٩٩/١.

(٣) أي: ما أمرّه، من الصَّبِر، في شرح التسهيل ٥٠/٣: "قولهم: هذا أصبر من هذا، أي: أمرّ".

(٤) ومنه قولهم: "هذ ا الثمر أصغر من غيره " أي: أكثر صغرا. شرح التسهيل ٥١/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ص١١٢٠. وينظر: ص١١٢٢، ١١٢٣ من المرجع نفسه.

وعليه يكون البناء من الأوصاف التي لا أفعال لها سائغًا وجائزًا؛ عملًا بما سبق اتخاذه أصلًا من لدن المجمع في دورته الثانية بقراره المشهور في تكملة المواد اللغوية وهو" أن كل مادة ورد بعض تصاريفها ولم يرد البعض الآخر تعد قياسية في التصاريف كلها"(١)، وهو نفسه ما أشار إليه المجمع في قراره في تحقيق شروط صياغة أفعل التفضيل: " أن يكون فعلًا. . . سواء أكان هذا الفعل مسموعًا أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكميل مادة لغوية، وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان(٢).

وذلك هو الأصل الذي نقله أبو الفتح ابن جني عن شيخه أبي على الفارسي حين قال: " قال لي أبو علي بالشام: إذا صحت الصفة فالفعل في الكف"، ثم عقّب ابن جني بقوله: " وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة"(٣).

وأقول: إذا كان المصدر بهذه الصفة فإن بعض تصاريف الفعل أجدر؛ لأنها أشد ملابسة للبعض الآخر من المصدر.

هذا ما يخص الصياغة من الوصف الذي لا فعل له، أما في الاسم الجامد فإن تضمين الأسماء الجامدة معنى الأوصاف وإجراءها مجراها باب واسع(٤).

---

(١) ينظر مجموعة القرارات العلمية في خمسبن عاما ١٩٣٤ – ١٩٨٤، ص١٥، ١٤.

(٢) ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤ – ١٩٨٤م) ص٦٢، ٦٣.

(٣) الخصائص ١/١٢١.

(٤) ينظر في بحث: "تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد" لمحمد الفاضل بن عاشور، مقدم لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثلاثين ص٦٧.

ثانياً- شرط كون الفعل ثلاثيًّا مجرّداً:

بمعنى أن يكون المبنيّ منه (ما أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ به) فعلًا ثلاثيًّا[1] مجرّدًا من الزوائد.

فإن كان الفعل رباعيًا مجرّدًا، نحو: دحرج، ووسوس، فلا يجوز البناء منه.

وهذا هو المقرر عند جميع النحويين، والعلة في عدم البناء من الرباعي الأصول أن التعجب منه يقتضي حذف حرف من أصول الفعل الرباعي مما يؤدي إلى الإخلال بالمعنى أو الدلالة[2].

وأما إن كان ثلاثيًّا مزيدًا، فإما أن يكون على وزن (أَفْعَلَ) أو على غير وزنه، فإن كان على غير وزن (أَفْعَلَ) فجمهور النحويين يمنعون بناء التعجب منه مباشرة بدون واسطة[3].

قال ابن عصفور: "فأما المزيد فلا يخلو أن يكون على وزن أفعل أو على غير ذلك من الأوزان، فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يجوز التعجب منه؛ لأنه لا يجوز التعجب من فعل حتى يصير على وزن (فَعَل)،

---

(١) فيكون فعل التعجب من (فَعَل) نحو: ما أقعده، ويكون من (فَعِلَ) نحو: ما أعلمه، ويكون من (فَعُلَ) نحو: ما أظرفه. ينظر الملخص في ضبط قوانين العربية ص٤٥١.

(٢) ينظر التصريح ٩١/٢.

(٣) ما كان ثلاثيا مزيدا على غير (افعل)نحو: جادل، وانطلق، واستغفر، لا يبنى منه فعل التعجب المباشر لأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره، كالمشاركة والمطاوعة والطلب مما تدل عليه حروف الزيادة. ينظر: التصريح ٩١/٢، وحاشية الصبان ١٧/٣.

فإذا فعل به ذلك أدى إلى حذف زوائد الفعل وقد كانت هذه الزوائد تعطي معانيها فتفقد بزوالها إلا ما شذ من ذلك، وهو قول العرب: ما أفقره من افتقر، وما أغناه من استغنى، وما أتقاه من اتقى، وما أقومه من استقام، وإن لم ينطق بشيء من ذلك، ومما يدل على ذلك: فقير وغني وتقي، ألا ترى أن فعيلًا لا يبنى إلا من فعل ثلاثي نحو: كريم وظريف من كرم وظرف، ومما يسهل ذلك في اتقى أنهم قد حذفوه حتى صار تقي، ومنه قول الشاعر:

تَقُـــوهُ أيُّهـــا الفتيـــانُ إنـــي رأيتُ اللهَ قد غَلَبَ الجُدودَا"[(١)].

وأجاز الأخفش – فيما نقل عنه – التعجب من كل فعل ثلاثي مزيد فيه، سواء كان على أفْعَلَ أم غيره. قال ابن يعيش: "وكان أبو الحسن يجيز بناء (أفْعَل) من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلّت أو كثرت، كاستفعل، وافتعل، وانفعل؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف، قال: وإنما قالوا: ما أعطاه للمال، وأولاه للخير؛ لأنه ثلاثي الأصل، وهذا المعنى موجود في انطلق ونحوه فيما فيه زيادة"[(٢)].

ونقل المرادي عن الأخفش أنه أجاز التعجب في كل فعل مزيد على استكراه، كأنه راعى أصله[(٣)].

ونُقل هذا الجواز عن المبرد أيضًا[(٤)].

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٥٧٩/١. والبيت من الوافر، منسوب لخداش بن زهير العامري، وقوله: (الجدودا) جمع جد وهو الحظ، ينظر المفضليات ص٣٨٧.

(٢) شرح المفصل ٩٢/٦.

(٣) توضيح المقاصد ٦٥/٣.

(٤) نسب ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٦، والرضي في شرح الكافية ٤٥١/٣، ٢٣٠/٤ إلى =

أمّا إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَلَ)، ففيه ثلاثة مذاهب:

١- المذهب الأول: الجواز مطلقا، قال ابن مالك: "هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه"(١)، وقال ابن عقيل في شرح التسهيل: "وهو محكيّ عن الأخفش أيضا، وقال ابن هشام الخضراوي: إنه الصحيح، وقال الصفار: إنه الصحيح الذي يعضده النظر"(٢).

وعلى هذا الرأي فإن شرط الفعل المراد بناء التعجب منه أن يكون ثلاثيا مجرّدًا أو مزيدا بالهمزة، سواء أكانت للنقل أي (للتعدية) أم لا.

وهذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال في باب التعجب: "وبناؤه أبدًا من فَعَل وفَعِل وفَعُلَ وأفعل"(٣).

٢- المذهب الثاني: المنع مطلقا من كل فعل مزيد بالهمزة(٤)، عند أكثر

= المبرد إجازة بناء فعل التعجب وأفعل التفضيل من كل فعل ثلاثي مزيد. وقال المرزوقي في شرح الحماسة ٢٤٧/١: "وكان أبو العباس المبرد يقول: ذلك جائز على حذف الزوائد، يعني بناء التعجب من أفعل، وكان يتبع مذهب الأخفش في ذلك، فاعلمه". غير أن الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ذكر خطأ نسبة هذا القول للمبرد في تعليقه على المقتضب ١٨١/٤، وأثبت أن المبرد يرى رأي الجمهور في اشتراط تجرد الفعل الثلاثي عند صياغة أفعل التعجب، مستدلا بقول المبرد نفسه حيث يقول: " واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو: ضرب، وعلم، ومكث " المقتضب ١٧٨/٤. وقوله: " ودخول الهمزة على هذا محال " المقتضب ١٨١/٤، وذلك في حديثه عن التعجب.

(١) شرح التسهيل ٤٦/٣. وينظر: الكتاب ٧٣/١، وشرح المفصل ٩٢/٦.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١٦٤/٢.

(٣) الكتاب ٧٣/١.

(٤) سواء أكانت الهمزة للنقل والتعدية أم لا.

النحويين، فيكون مثله مثل أيّ فعل زائد على ثلاثة أحرف.

وهذا مذهب المازني[١]، وابن السراج[٢]، والزجاجي[٣]، وأبي علي الفارسي[٤]، والزمخشري[٥]، وغيرهم[٦].

٣– المذهب الثالث: التفصيل في المسألة، فإن كانت همزة (أفعل) للنقل والتعدية كأسدى، وأعطى، وأكرم، فلا يجوز بناء التعجب منه؛ لئلا يلزم في بنائه من حذف همزة النقل، فتفوت الدلالة على معنى النقل والتعدية للفعل، أي: تقويته ونقله من اللزوم إلى التعدي، أو نقله من المتعدي لواحد إلى المتعدي لاثنين، ومن المتعدي لاثنين إلى المتعدي لثلاثة، وإن كانت الهمزة لغير ذلك[٧] فيجوز بناء التعجب منه؛ لأنه لا يفوت معنى مقصودا من هذه الزيادة، ذكر ذلك ابن عصفور، ونسبه إلى سيبويه[٨].

وحجة المانعين بناءه مما كان على زنة (أفعل) قياسه على غيره من المزيد الثلاثي، فكما منع هناك يمنع هنا، وما سمع منه في كلام العرب

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٣/٦٥.

(٢) الأصول في النحو ١/١٠٤.

(٣) الجمل في النحو ص١٠١، ١٠٢.

(٤) الإيضاح العضدي ص٩٣.

(٥) المفصل ص٢٧٦.

(٦) يتظر: شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٠٢، والتصريح ٢/٩٢.

(٧) بأن صيغ عليها ابتداء نحو: أفقر المكان، وأظلم الليل، وأسفر الصبح.

(٨) ينظر شرح جمل الزجاجي ١/٥٧٩، ٥٨٠، والمقرب ص٨٣.

مصاغًا من ذلك فمحمول على الشواذ عند الأكثرين، ولا يقاس عليه، ومؤول عند بعضهم على تقدير فعل ثلاثي. قال العكبري في اللباب: " فأما قولهم: ما أعطاه للمال، وما أولاه للخير، وأفقره إلى كذا!! وما أشبه فإنه على أربعة أحرف غير همزة التعدي، إلا أن حرفا زائدا كالهمزة في (أعطى) و(أولى) فحذفوها، فبقي (عطى) و(ولى)، ولهما معنى، فلما أرادوا التعجب حذفوا الهمزة التي كانت قبل ذلك، وجعلوا همزة التعجب عوضًا عنها"[1].

بينما علّل المجيزون القياس عليه بما يأتي:

١- ورود السماع به، فله شواهد وأمثلة كثيرة من كلام العرب.

٢- قلة التغيرات التي تطرأ على وزنه؛ لأنه بعد حذف همزة (أفعل) من الفعل يردّ إلى الثلاثي، ثم يبنى منه التعجب (ما أفْعَلَه) و(أفْعِلْ به)، فتخلف همزة التعجب همزة أفعل.

٣- ما قرره ابن مالك في كلامه[2] من استحقاق أفعل هذا في بناء فعل التعجب منه دون غيره من أمثلة المزيد فيه؛ لشبهه بالفعل الثلاثي المجرد لفظًا، ولكثرة موافقته له في المعنى، فأما شبهه به لفظًا من قبل أن مضارعه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدد الحروف والحركات وسكون الثاني.

وأما الموافقة في المعنى فكثيرة.

فمن موافقة "فَعَل" و"أفْعَل":

"سَرَي" و"أسْرَى".

و"طَلَعَ عليهم" و"أطْلَع" أي: أشرف.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٠٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٠٨٩، ١٠٩١، وشرح التسهيل ٣/٤٨.

و"طَفَلَت الشمسُ" و"أطْفَلَت" أي: دنت من الغروب
و"عَنَدَ الجرحُ" و"أعْنَد" أي: سال دمه.
و"عَكَلَ الأمرُ" و"أعْكَل" أي: أشكل
و"عَتَم الليلُ" و"أعْتَم": أظلم.
و"فَلَك" في الأمر" و"أفلك": لج.
و"عَصَفت الريحُ" وأعصفت: اشتد هبوبها
و"سَفَّ الخوص" و"أسفه": نسجه.
و"عضَبَ القرنَ" و"أعضبه": كسره
و"عَسَر الغريم" و"أعسره": طالبه على عسره.
و"قاله البيع و"أقاله".
و"حَزَنه الأمر" و"أحزنه".
و"شَغَلَه الأمر" و"أشغله".
و"فَغَرَ فاه" و"أفغره" فتحه.
ومن توافق "فَعِلَ" و"أفعل":
"غَطِش الليل" و"أغطش": أظلم.
و"غَدِرت الليلة" و"أغدرت": اشتد ظلامها.
و"عَوِز الشيءُ" و"أعوز": تعذَّرَ، وكذلك الرجل إذا افتقر.
و"عَبِسَت الإبلُ" و"أعْبَست"بمنزلة: "وذَحَت الغنم".
و"عَدِم الشيء" و"أعدمه": فقده.
ومن توافق "فَعُلَ" و"أفعل":
"خَلُق الثوب" و"أخلق: أي: صار خلقا.
و"بَطُؤَ الإنسان وغيره" و"أبطأ": تأخر.
و"بَؤُس" و"أبأس": ساءت حاله.

ثم عقّب ذلك ابن مالك – مبيّنًا وجه هذه العّلة – بقوله: "فلكون أفعل مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظًا وموافقته معنى، أجراه سيبويه مجراه في اطراد بناء فعلي التعجب منه"(١).

والذي يترجح لي من هذه الأقوال جواز بناء فعلي التعجب من كل فعل ثلاثي مجرد أو مزيد على زنة (أَفْعَلَ) دون غيره من الأوزان، ومسوّغ ذلك أمران:

١– ما نسب إلى الأخفش والمبرد – مع تضارب النقل عنهما(٢) – من جواز التعجب من كل فعل ثلاثي مزيد على غير وزن (أفعل) مردود بقلة السماع، وهذا هو المفهوم من كلام الرضي في رده على زعم الأخفش المنسوب إليه، حيث قال: ". . وليس بوجه؛ لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعل"(٣)، إضافة إلى ذلك أنه قد يؤدي إلى اللبس في نحو من قال: (ما أَخْرَجَه) لم يعلم أهو من خرج أم استخرج؟.

ثمّ لم أقف –فيما اطلعت– على شيء من ذلك الاستعمال إلا ما نقله بعضهم من قولهم: (مَا أَخْصَرَهُ) من اختُصِر، وهو مدعوم بكونه مبنيًّا للمفعول، وسيأتي بيانه في موضعه، وما نقله المرادي: (ما أشدّه) من اشتدّ، و(ما أشوقه)من اشتاق، و(ما أحوله) من احتال(٤).

٢– الرأي القائل بإجازة صوغه مما كان على وزن (أفعل) يعضده كثرة

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٠١٩.

(٢) ينظر البحث ص٢١.

(٣) شرح الرضي ٤٥١/٣.

(٤) توضيح المقاصد ٦٥/٣.

المسموع عن العرب.

فقد حكى أكثرهم أمثلة مسموعة من الواقع اللغوي بني فعل التعجب فيها من (أفعل)، نحو: ما أعطاه للمال[١]، وما أكساه للثياب[٢]، وما أولاه للخير[٣]، وما أفقره وما أغناه[٤]، وما أمقتني له وما أمقتني إليه[٥]، وما أقسطه وما أقومه للشهادة[٦]، وما أكرمه[٧]، وما أحوجه إلى كذا[٨]، وما أظلم هذا

(١) الصحاح وتاج العروس مادة (ع ط و).

(٢) زاد المعاد ٨٦/١.

(٣) شرح المفصل ٩٢/٦.

(٤) من أفقر وأغنى، ويحتمل من (افتقر واستغنى) ويدخلان في وجه الشذوذ عندهم، لأنهما مبنيان من فعل زائد على الثلاثة وإن كان على غير زنة (أفعل) قال الجوهري في الصحاح(فقر): قولهم: فلان ما أفقره وأغناه، شاذ لأنه يقال في فعليهما: افتقر واستغنى، فلا يصح التعجب منه. وينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٧٩/١.

(٥) قال محمد بن الحسن الصائغ في الملحة: "قال ابن بابشَاذ: "هَا هُنا نُكْتَةٌ حَسَنَةٌ؛ وهي: ما أبغضني له، وما أبغضني إليه، وما أمقتني له، وما أمقتني إليه، وما أحبَّني له، وما أحبّني إليه؛ فكلّ ما كان باللاّم فهو للفاعل، وما كان بـ(إلى) فهو للمفعول؛ فإذا قلتَ: ما أبغضني له، فأنت المُبْغِضُ الكارهُ، وإذا قلتَ: ما أبغضني إليه، فأنت المُبْغُوضُ المُكْرُوه" اللمحة في شرح الملحة ص٥١٤-٥١٥.

(٦) في شرح شذور الذهب ٥٣٨/١: " وفي التنزيل: (ذلكم أقسط وأقوم للشهادة) وهما من أقسط إذا عدل ومن أقام الشهادة، وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه (أفعل).

(٧) في تاج العروس مادة (ك رم): "ويقال في التعجب: ما أكرمه لي، وهو شاذ، لا يطرد في الرباعي"، وقال السيوطي: "وجوزه قوم –أي: بناء التعجب–من أفعل فقط ك: أكرم، واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحققي أصحابه" همع الهوامع ٤٢/٦.

(٨) خزانة الأدب ١٨٩/٣.

الليل[١]، وما أَقْفَرَ هذا المكانَ[٢]، وما أوحش الدار[٣]، وما أفرط جهله[٤]، وما أيسر فلانا[٥]، وما أتقنه[٦]. وما أعدمه[٧]، وما أسرفه[٨]، وما أصوبه[٩]، وما أضوأه[١٠] وما أخطأه[١١]، وما أعدله[١٢]، وما أسنَّه[١٣]، وما أمتعه[١٤]، وما أبغضني له[١٥]. وما أنداه[١٦]، وما أوجعه[١٧]، وما أنتنه، في لغة

(١) شرح الأشموني ١٨٢/٤.

(٢) شرح الأشموني ١٨٢/٤، وفي شرح المفصل ٩٢/٦قوله: "والمكان أقفر من غيره، إنما هو من أقفر".

(٣) ارتشاف الضرب ص٢٠٧٨.

(٤) ارتشاف الضرب ص٢٠٧٨.

(٥) اللمحة في شرح الملحة ص٥١٤.

(٦) همع الهوامع ٤٢/٦.

(٧) ارتشاف الضرب ص٢٠٧٨.

(٨) ارتشاف الضرب ص٢٠٧٨.

(٩) همع الهوامع ٤٢/٦.

(١٠) المقرب ص٧٨.

(١١) همع الهوامع ٤٢/٦.

(١٢) همع الهوامع ٤٢/٦.

(١٣) ارتشاف الضرب ص٢٠٧٨، وهمع الهوامع ٤٢/٦.

(١٤) ارتشاف الضرب ص٢٠٧٨.

(١٥) شرح الرضي ٢٣٠/٤، واللمحة في شرح الملحة ص٥١٤.

(١٦) ومنه في صيغة أفعل للتفضيل قولهم: "أندى صوتا من غيره "، و "فلان أندى من غيره" إذا كان أبعد مذهبا وأرفع صوتا أو خيرا منه. ينظر: تعقيب الأستاذ محمد بهجة الأثري على بحث الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور المقدم في مؤتمر مجمع القاهرة في دورته الثانية والثلاثين ص٧٤.

(١٧) ومنه قول هشام بن عقبة العدوي: =

من قال: (أَنْتَنَ)[١]، وما أسرعه[٢]، وما أذهبه للعقل[٣]. وما أمكنه عند الأمير[٤]، وما أجوبه[٥]. وما أسداه للمعروف[٦]، وما أملأه للقربة[٧]، وما أوعاه[٨]، وما

= فلم تنسني أو في المصائب بعده ولكن نكء القرح بالقرح أوجع

ينظر: تصريف الأسماء ص١١٤.

(١) ارتشاف الضرب ص٢٠٧٨.

(٢) ينظر: الحر المحيط ١٤٠/٥.

(٣) يحمل على ما ورد في قول الحماسي:

يقُولون لي اصْرِمْ يرْجِعِ الْعَقْلُ كُلُّهُ. . . وصَرْمُ حَبيبِ النَّفْسِ أذْهَبُ لِلْعقْلِ

قال المرزوقي: "وقوله (أذهب للعقل) قد تقدم القول في أن سيبويه يجوّز بناء فعل التعجب بعد الثلاثي مما كان على أفعل خاصة" شرح ديوان الحماسة ٣٨٥/١. ويعني به ما ذكره في شرح بيت يحي بن زياد:

وَلكِنْ إذَا مَا حَلَّ كُرْهٌ فَسامَحَتْ. . . بِهِ النَّفْسُ يَوْمًا كانَ لِلْكُرْهِ أذْهَبا

حيث قال: "وقوله: (كان للكره أذهبا) كان الحكم أن يقول: أشد إذهابًا، لأن الفعل منه ليس بثلاثي. ولكن على طريقة سيبويه يجيء أن يبنى فعل التعجب مما كان على أفعل أيضا" شرح ديوان الحماسة ٣٤٣/١.

(٤) الشعور بالعور ١١/١.

(٥) من الفعل (أجاب)، جاء في اللسان مادة (ج وب): "وأَما ما جاءَ في حديث ابن عمر أَنَّ رجلًا قال يا رسولَ اللّه أَيُّ الليلِ أَجْوَبُ دَعْوةً؟ قال جَوْفُ الليلِ الغابِرِ، فسَّره شمر فقال: أَجْوَبُ من الإِجابةِ أَي أَسْرَعُه إِجابة، كما يقال أَطْوَعُ من الطاعةِ".

(٦) شرح ديوان الحماسة ٢٤٧/١.

(٧) في الشعور بالعور ١١/١: قال بعض العرب: ما أملأه للقربة، وينظر: شرح الأشموني ١٨٣/٣.

(٨) ومنه حديث: (إن خير القلوب أوعاها) إذا عرفنا أن أوعى صيغة تفضيل وما يبنى إلا مما يبنى منه فعل التعجب، وأوعى زائد على ثلاثة. ينظر: الفواكه الدواني على رسالة =

أشهاه وما أحياه[1]. وما أرخاه[2]، وما أعربه[3]، وما أظلّه[4]، وما أفسده[5]، وما أمنعه[6]، وما أسوأه[7]، وما أضيعه، حملًا على صيغة التفضيل(أَضْيَع) في قول عمر رضي الله عنه، عن الصلاة: "وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ"[8]، ومنه بيت ذي الرمة:

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكِ لِلْمَاءِ كُلَّمَا تَوَهَمْتِ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتِ

= ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي ١/١٧٢.

(١) ويحتمل بناء (ما أشهاه) من اشتهى و(ما أحياه) من استحيا وهما مزيدان على غير (أفعل)، وذكر المرادي تخريجًا آخر لقولهم: (ما أفقره وما أشهاه وما أحياه) على عدم حملها على الشذوذ من ناحية بناء التعجب من الثلاثي لا المزيد فيه؛ لثبوت فَقِرَ وفَقَرَ بمعنى افتقر، وشَهِيَ بمعنى اشتهى، وحَيِيَ بمعنى استحيا. ينظر توضيح المقاصد ٢/٨٩٤.

(٢) من الفعل (أرخى) ومنه صيغ التفضيل كقولهم: "هو أرخى من غيره"، وقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

كِلْتاهُما حَلَبُ العَصيرِ فَعَاطِنِي بِزُجاجَةٍ أَرْخاهُما للمِفْصَلِ

ينظر: تصريف الأسماء ص١١٤.

(٣) من أعرب، وفي حديث السقيفة قول أبي بكر رضي الله عنه: أعربهم أحسابًا أي أبينهم وأوضحهم. اللسان مادة (ع رب).

(٤) المقرب ص٧٨.

(٥) ومنه المثل: " أفسد من الجراد " مجمع الأمثال ٢/٩٠.

(٦) في المثل: " أمنع من عقاب الجو " مجمع الأمثال ٢/٣٢٣.

(٧) المحكم والمحيط ١/٤٨١، وفي مجمع الأمثال ١/٨٥: " أسوأ القول الإفراط ".

(٨) الموطأ، باب وقوت الصلاة ١/٦.

(٩) من الطويل، وهو في ديوانه ص٧٦١. وقال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ١/٤٣٠: "وقوله: بأضيع من عينيك، كان الواجب أن يقول: بأشد إضاعة للدمع، فجاء به على =

إلى غير ذلك من الأمثلة والشواهد التي تضع بين أيدينا الدليل القاطع بجواز ذلك الاستعمال في الواقع اللغوي، وهو بناء فعل التعجب المباشر مما زيد على ثلاثة أحرف من الأفعال التي على زنة (أَفْعَلَ)، وهو نفسه ما ذهب إليه سيبويه وبقية محققي النحاة، وإذا ثبت كثرة المسموع كانت إجازة القياس عليه أمرًا سائغًا، إذ الأمر كما قال أبو حيان: " إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة"[(١)].

ثالثاً- شرط كون الفعل غير مبني للمفعول:

في هذا الشرط ينبغي أن نحدّد أولًا تعيين المراد من كونه غير مبني للمفعول: هل يراد به ألّا يكون الفعل مبنيًّا للمفعول وهو الشائع عند بعضهم[(٢)]، أم يراد به الفعل الواقع على المفعول، سواء سُمّي فاعله أم لم يسمّ فاعله؟

الذي يبدو أن المقصود به هو الفهم الثاني وهو المتعين في هذا الشرط، إذ لا يقصد بفعل المفعول هنا حصره على فعل ما لم يسمّ فاعله أو الفعل المبني للمفعول، إذ ليس هناك فرق بين (ضُرِبَ عمروٌ) و (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)؛ ولهذا لا يقال: (ما أضْرَبَ عمرًا) باعتبار الضرب الواقع عليه[(٣)]؛ لأن التعجب – كما يقرره جمهور النحويين– لا يكون إلا من الفاعل لا من

= حذف الزوائد أو على طريقة سيبويه في جواز بناء التعجب مما كان على أفعل مما زاد على الثلاثي خاصة" وينظر شرح جمل الزجاجي ٥٨٠/١.

(١) ينظر التذييل والتكميل ١٨٩/٩.

(٢) ينظر: النحو الوافي ٣٥٠/٣وما بعدها.

(٣) ينظر: زاد المعاد ٨٦/١، والبحر المحيط ٦٤٤/١.

المفعول[(١)].

ومن هنا استدرك الرازي على الجوهري صاحب الصحاح حيث قال: " تعليله يوهم أنه إذا سمي فاعله يجوز، وليس كذلك، فإنك لو قلت: ضرب زيدٌ عمرًا، وقلت: (ما أضرب عمرًا) لم يجز؛ لأن التعجب إنما يجوز من الفاعل لا من المفعول"[(٢)].

ولا يُبنى من نحو: (ضُرِب زيدٌ)، فلا يقال: ما أضرب زيدًا، قصدًا للتعجب من الضرب الذي وقع على زيد؛ لأن ذلك يلبس بالسامع، هل هو تعجب من فعل زيد للضرب، أم من وقوعه عليه؟ [(٣)]

وقد اختلف النحويون في جواز التعجب من فعل المفعول بدون واسطة إلى أقوال:

١- القول الأول: المنع مطلقا، وعليه جمهور النحويين، وهو الظاهر من كلام سيبويه[(٤)].

وما سمع عن العرب مخالفا لهذا الاشتراط فيحفظونه ولا يقيسون عليه، أو يتأوّلونه.

ونصّ ابن يعيش صريح في ذلك وهو ينقل كلام الزمخشري في بناء صيغة (أفعل)التفضيل من المبني للمفعول، حيث قال: " وقد جاء من ذلك ألفاظ يسيرة فتحفظ حفظًا ولا يقاس عليها، ولذلك قال الزمخشري: القياس

(١) ينظر: المفصل ص٢٣٣، وشرح المفصل ٩٤/٦، وشرح الرضي ٤٨٨/٣، والبحر المحيط ٦٤٤/١.

(٢) مختار الصحاح ص٣٤١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٦٨/٣، وحاشية الصبان ١٧/٣، ١٨.

(٤) الكتاب ٩٩/٤-١٠٠، وينظر: المفصل ص٢٣٣، ٢٧٦.

أن تفضل الفاعل دون المفعول، وقد شذّت ألفاظ يسيرة متأولة، من ذلك المثل: أشْغَلُ من ذاتِ النّحْيَيْنِ، وأزْهَى من دِيْك"[١].

وسبب منعهم بناء فعل التعجب المباشر من فعل المفعول خشية أن يؤدي إلى اللبس بفعل الفاعل[٢]، وعلّل بعضهم المنع بأن المفعول ليس له فيما أوقع به من فعل التعجّب كسب، فأشبه بذلك الخِلَق والألوان؛ إذ ليست من كسب المتعجّب منه[٣].

لكنّ الشيخ عبد القاهر الجرجاني يقول: "ولم أر لهم في علة امتناعه أكثر من أنه يؤدي إلى اللبس"[٤].

ثم يفهم من كلامه بعد ذلك تعليل آخر في منع صوغ التعجب من المبني للمفعول، وخلاصته[٥]: أن التعجب أصله أن يدخل في الغرائز التي تدل عليها صيغة (فَعُل) كقولهم: قَضُوَ الرَّجُلُ زيدٌ، وعَلُمَ الرَّجلُ عمروٌ، حيث تمكنت الصفة من صاحبها، فأصبحت كالغريزة فيه مبالغة في ذلك الوصف له. ولذا امتنعت صياغة التعجب من الأفعال التي لا تدل على غريزة إلاّ بعدما تجرى مجرى الغريزة، فيتكرر وقوعها من أصحابها، أو تقع منهم على صفة تقتضي تمكنهم فيها.

---

(١) شرح المفصل ٦/٩٤-٩٥. هذا إذا أخذنا في الاعتبار قياس أفعل التفضيل على التعجب كما تقرر في أكثر من موضع في البحث.

(٢) ينظر في ذلك: المقتصد ١/٣٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٧٧، وشرح المفصل ٦/٩٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٧٧.

(٤) المقتصد ١/٣٨٣.

(٥) ينظر المقتصد ١/٣٨٣.

وإذا ثبت هذا الأصل وجب الامتناع عن التعجب في فعل المفعول؛ لأن الفعل يصح أن يصير كالغريزة والعادة للفاعل الذي منه يوجد، فأما المفعول فلا يتصور فيه ذلك.

وهو المعنى نفسه ما فسّره أيضا الرضي وغيره في تعليل امتناع بناء التعجب المباشر من الفعل الواقع على المفعول عند الأكثرين؛ لكونه مأخوذًا من (فَعُل) مضموم العين وهو لازم[(١)].

٢- القول الثاني: يذهب صاحبه إلى الجواز بشرط ملازمة الفعل لصيغة (فُعِلَ) بضم أوله وكسر ثانيه، على صيغة الفعل المبني للمفعول، نحو: ما أزهاه علينا من (زُهِيَ)، وما أعناه بحاجتك من (عُنِيَ)، ذكره بعضهم[(٢)].

٣- القول الثالث: الجواز عند أمن الالتباس بفعل الفاعل، وهو ما ذهب إليه ابن مالك[(٣)]، والمنقول عن خطّاب الماردي[(٤)]، حيث أجازا بناء التعجب من فعل المفعول إذا أمن اللبس.

لذلك كان الضابط عند ابن مالك في جواز بناء فعل التعجب من فعل المفعول قياسًا إذا وجدت قرينة تدل على أن المقصود التعجب من المفعول دون الفاعل، أما إذا كان مستعملًا ببناء الفاعل والمفعول كثيرًا، ولم توجد قرينة تعيّن أن المراد به المفعول فلا يجوز. حيث يقول في شرح

(١) ينظر: شرح الرضي ٤/٢٣٨، وزاد المعاد ١/٩٠.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣/٣١٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/٤٥.

(٤) ينظر: المساعد ٢/١٦٣، وارتشاف الضرب ص٢٠٨١.

الكافية الشافية: "ونبهت بقولي:

وفعلُ غير فاعلٍ. . . . . .

إلى آخر الكلام، على أن فعل المفعول إذا لم يجهل معناه ببناء فعل التعجب منه جاز صوغ "أفعَلَ" و"أفعِلْ" من لفظه نحو: "ما أزهى زيدًا، وما أعناه بحاجتك". وأصلهما "زُهي" و"عُني"، فصيغ منهما فعل التعجب؛ لأن المراد لا يُجهل. بخلاف "ضُرِب زيدٌ"، فإن قولك فيه "ما أَضْرَبَ زيداً" يوهم خلاف المراد، فلم يجز"[1].

إذن ما كان لازمًا البناء للمفعول أو غلب عليه، فعند ابن مالك لا ينبغي أن يتوقف في جوازه؛ لعدم اللبس، وكثرة النظائر، كأزهى ونحوه. قال في شرح التسهيل: " وعندي أن صوغ فعل التعجب. من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يُلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر" [2].

وللشيخ ابن جماعة في شرحه على كافية ابن الحاجب تفصيل في هذه المسألة، إذ يقول: ". مجيئه للمفعول على ثلاثة أقسام:

الأول: عند أمن اللبس فيجوز مطلقا، مثل: أبهت من قولهم: بُهِت زيد، وهو أعنى بحاجتي، أي: أكثر عناية، من قولهم: عنى زيد بكذا، و منه: (أسقط) من قولهم: سُقِطَ في يده، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾[3] لم يستعمل إلا لما لم يسم فاعله.

الثاني: ما يجوز عند القرينة، كقوله: (أشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْن)، من شُغِل. و(أَشْهَرُ) من شُهِرَ.

(١) شرح الكافية الشافية ص١٠٨٦-١٠٨٧، وينظر: شرح التسهيل ٥٢/٣.

(٢) شرح التسهيل ٤٥/٣.

(٣) الأعراف، الآية (١٤٩).

الثالث: ما لا يجوز مطلقا، وهو عند اللبس إذا لم يكن قرينة، مثل: (أنفعُ) و شبهه"[١].

٤- القول الرابع: الجواز مطلقا، وهو المنقول عن الكوفيين[٢]، حيث يجوّزون بناء (ما أفْعَلَه) و (أفْعِلْ به) من فعل المفعول مطلقا، وحجتهم كثرة هذا في كلام العرب نثرا ونظمًا، مما يمنع حمله على الشذوذ؛ لأن الشاذ ما خالف استعمالهم ومطّرد كلامهم، وهذا غير مخالف لذلك[٣].

ومن الأمثلة الواردة في هذا السياق وظاهرها بناء فعل التعجب من المبني للمفعول ما يلي: ما أجَنّه[٤]، وما أشْغَلَهُ، وأشْغَلْ من ذاتِ النّحْيَيْن[٥]. وما أبغضَهُ إليَّ[٦]، وما أحبه إليّ[٧]، وما أخشاه، وأخشى من هذا المكان[٨]،

---

(١) شرح الكافية ص٣٥٠.

(٢) ينظر: زاد المعاد ٩١/١، ٩٢، ودراسات وبحوث في اللغة العربية ص١٣٩، ١٤٧.

(٣) ينظر زاد المعاد ٩٢/١.

(٤) ينظر: الصحاح مادة (ج ن ن)، وشرح الرضي ٢٣٨/٤، وزاد المعاد ٨٦/١.

(٥) في الصحاح مادة (ش غ ل): وقد قالوا: ما أشغله وهو شاذ، لأنه لا يتعجب مما لم يسم فاعله، وينظر: مجمع الأمثال ٨٠/١-٨٢، ٨٤، واللسان مادة (ش غ ل).

(٦) تاج العروس مادة (ب غ ض). ويقول سيبويه: "وتقول: ما أمْقَتَهُ وما أبْغَضَهُ إلي، إنما تريد أنه مَقِيْتٌ وإنه مبغضٌ إليك، كما أنك تقول: ما أقبَحَه، وإنما تريد أنه قبيح في عينك، وما أقذَره، إنما تريد أنه قَذِرٌ عندك. كما تقول: ما أبغضه إلي وقد بغض. فجيء على فَعُلَ وفَعِلَ وإن لم يستعمل" الكتاب ٩٩/٤-١٠٠، وواضح من هذا أن مذهب سيبويه لو تُعجب من المفعول لوقع اللبس بينه وبين الفاعل، فقال سيبويه: "ما تعجب منه من المفعول كأنه يقدَّر له فعل، فإذا قال: ما أبغضه إليَّ فكأن فعله بَغُضَ وإن لم يستعمل" ينظر تعليق هارون هامش الكتاب ١٠٠/٤.

(٧) ينظر مجمع الأمثال ٨٥/١، وفيه: "ما أحبه إليَّ، إن جعلته من حببته أحبه فهو حبيب ومحبوب كان شاذّا، وإن جعلته من أحببته فهو محب، فكذلك.

(٨) قال ابن سيده: وهذا المكان أخشى من هذا، أي أخوف، جاء فيه التعجب من المفعول، وهذا نادر. وقد حكى سيبويه منه أشياء. المحكم والمحيط ٣٥١/٢.

وما أبركه[١]، وما أعجبه برأيه[٢]، وما أزهاه[٣]، وما أعناه بحاجتك[٤]، وما أشهره، ومنه قولهم في التفضيل: (أشْهَرُ من الأَبْلَق)[٥]، وما أمقته إليّ[٦]، وما أشهاها إليّ[٧]، وما أُعذَرَهُ، حملًا على ما نقله بعضهم: هو أعذرُ منه[٨]، وما ألْومَهُ، حملا على قولهم: ألوَمُ منه[٩]، وما أعْرَفَهُ، وهو أعْرَفَ من كذا[١٠]، وما

(١) جاء فعل التعجب على نية المفعول. ينظر: تاج العروس(برك).

(٢) ينظر: مجمع الأمثال ١/٨٥، والصحاح مادة (ع ج ب).

(٣) في أوضح المسالك ٣/٢٦٧: ما أزهاه علينا. وفي اللسان مادة (زه ا): "وقال ثعلب في النوادر: زُهِيَ الرجل، وما أَزْهاهُ، فوضَعُوا التعجب على صيغة المفعول، قال: وهذا شاذٌّ، إنما يَقع التعجب من صيغة فِعْلِ الفاعل، قال: ولها نظائر، قد حكاها سيبويه".

(٤) شرح الكافية الشافية ص١٠٨٦-١٠٨٧.

(٥) ينظر: مجمع الأمثال ١/٨٠، وشرح المفصل ٦/٩٤-٩٥، والأبلق فرس.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٩٩-١٠٠، والتعليق على (ما أبغضه إلي) السابق ذكره.

(٧) في كتاب سيبويه٤/٩٩: "وتقول: ما أشهاها، أي هي شهيةٌ عندي، كما تقول: ما أحظاها، أي حظيت عندي". ومنه المثل: " أشهى من الخمر" مجمع الأمثال ١/٣٨٩، ومنه بيت أبي كبير الهذلي:

أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ. . . أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

تاج العروس (سلسل).

(٨) المفصل ص٢٣٣، وشرح الرضي ٢/٤٥٣.

(٩) شرح المفصل ٦/٩٤.

(١٠) في اللسان مادة (ع رف): " قال ابن سيده عندي أَنه على توهم عُرِفَ لأَن الشيء إنما هو مَعْروف لا عارف، وصيغة التعجب إنما هي من الفاعل دون المفعول. وقد حكى سيبويه ما أَبْغَضه إِليَّ أَي: أَنه مُبْغَض فتعَجَّب من المفعول كما يُتعجّب من الفاعل حتى قال: ما أَبْغضَني له، فعلى هذا يصْلُح أَن يكون أَعرف هنا مُفاضلة وتعَجُّبا من المفعول الذي هو المعروف".

أولَعَهُ[1]، وما أهْزَلَ المريضَ[2]، وما أشْغَفَهُ[3]، وما أنْحَتَهُ[4]، وما أبْخَتَهُ من الفعل بُخِتَ[5]، وما أخلّك الله إلى هذا[6]، وما أخصره، من الفعل: اختُصِرَ[7]، وما أخوفه[8]. ومن صيغ أفعل التفضيل الواردة في هذا الباب –

(١) في توضيح المقاصد ٦٨/٣: و"ما أولَعه" من وُلِع".

(٢) النحو الوافي ٣٥٠/٣.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ص٢٠٨١، ٢٠٨٢، شفاء العليل للسلسيلي ص٦٠٦، همع الهوامع ٤٢/٦.

(٤) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص٢٠٨١: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس، نحو: ما أجنّه، وما أنحته، وما أشغفه! ".

(٥) ارتشاف الضرب ص٢٠٨٢.

(٦) قال ابن سيده: "حكى اللحياني: ما أخَلَّك الله إلى هذا، أي ما أحوَجَك، وقال: الزق بالأخَلِّ فالأخَلِّ، أي بالأفقر فالأفقر.

واخْتَلَّ إلى كذا: احتاج، ومنه قول ابن مسعود: " تعلموا العلم فإن أحدكم لا يدري متى يُخْتَلُّ إليه، ويخْتلّ " وقوله أنشده ابن الأعرابي:

وما ضَمَّ زَيْدٌ مِنْ مُقيمٍ بأَرْضِه أخَلَّ إليه مِنْ أبيه وأفْقَرَا

أخَلَّ هاهنا أفْعَل، من قولك: خَلَّ الرجل إلى كذا: احتاج، لا من أُخِلَّ، لأن التعجب إنما هو من صيغة الفاعل لا من صيغة المفعول، أي أشد خَلَّة إليه وأَفْقَر من أبويه" المحكم والمحيط ٢٦٨/٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ص١٠٨٦، وأوضح المسالك ٣٦٦/٣، ٣٦٧.

(٨) في المقرب ص٧١-٧٢: "والدليل على جواز ما أخوفَه عندي قول كعب بن زهير:

فلهو أخوفُ عندي إذْ أُكلِّمُهُ وقيلَ إنّكَ محبوسٌ ومقتولُ

من ضَيغَمٍ بثَراءِ الأرضِ مُخْدَرُهُ بِبَطْنِ عَثَّر غيلٌ دونَها غيلُ

وقال خطاب الماردي: " ولو قلت: ما أخوف زيدًا! على أنه هو المخوف، وما أحمى زيدًا! على أنه هو المحمي لم يجز ذلك لالتباسه بالفاعل، إلاّ أن يأتي من ذلك ما ليس فيه التباس. وقد ردّ على الرمادي قوله: =

وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب[١]– وتكون مسوّغا لبناء فعل التعجب قولهم: أعْمَرَ من نَسْرٍ[٢]، وأنْكَدَ مِنْ أحْمَر عَاد[٣]، وأَكْمَدَ من حُبارى[٤]، وأقْصفُ من بَرْوَقَةٍ[٥]، وأنْكَر[٦]. وأرْجَى[٧]، وأهْيَب[٨]، وأرْهَب[٩]. وأحْمَد، ومنه قولهم: العَوْدُ أحْمَدُ[١٠].

ولسائل أن يقول: ألا تكفي هذه الأمثلة الواردة لاختيار مذهب

= ولا شبل أحمى من غزال كأنه. . . من الخوف والأحراس في حبس ضيغمِ

ولا عيب فيه عندي لقلة التباسه. وقد جاء مثله لكعب بن زهير في مدحه لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث يقول:

فلَهْوَ أخْوَفُ عندي إذْ أكلّمُهُ وقِيْلَ إنَّك مَسْلوبٌ ومَقتولُ

مِنْ ضَيْغَمٍ من ضِراءِ الأُسْدِ مخدرُه في بَطنِ عَثَّرَ غِيلٌ دونه غيلُ

ي نظر تذكرة النحاة ص٢٩٣-٢٩٤.

(١) ينظر همع الهوامع ٤٢/٦. لذلك لم أميّز التفضيل عن التعجب؛ لأن حكمهما في هذا واحد.

(٢) مجمع الأمثال ٥٠/٢.

(٣) الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الأصبهاني ٣٩١/١ وأحمر عاد يقصد به قدار بن قديرة عاقر الناقة وهو من قوم ثمود، ولكن العرب تطلق عليه أحيانا أحمر عاد كما في المَثَل.

(٤) الدرة الفاخرة ٣٦٦/٢.

(٥) مجمع الأمثال ١٢٥/٢، وبَرْوَقَة: شجيرة خوّارة، إذا قصفتها الريح انقصفت بسرعة.

(٦) شرح المفصل ٩٤/٦.

(٧) شرح المفصل ٩٤/٦.

(٨) شرح المفصل ٩٤/٦.

(٩) المساعد في شرح التسهيل ١٦٦/٢، وأوضح المسالك ٧٥/٣.

(١٠) ينظر: مجمع الأمثال ٨٠/١، شرح المفصل الموسوم بالتخمير ١٢٣/٣.

الكوفيين، وهل خفيت هذه النصوص على جمهور النحويين؟

ثم أليس كثرة الاستعمال مؤذنة بالقياس عليه في كثير من أبواب العربية؟ وكثرة الاستعمال قد اعتمدت في كثير من أبواب العربية(١).

فلم – والحكم هكذا– لا نعد كثرة الاستعمال المنقول عن العرب من أبين الأدلة على جواز بناء فعل التعجب من فعل المفعول وبدون واسطة؟

والجواب: أن هذه الأمثلة كثيرة من حيث العدد، ولكنها لم تسلم من التأويل، بخلاف ما ورد في كلامهم من التعجب من فعل الفاعل، فهو كثير مشهور حتى صار ما يخالفه بالنسبة إليه شيئًا قليلًا، لا يصلح أن يعوّل عليه في القياس.

والكثرة والقلة في القياس نسبيّة، فقد نقيس على القليل إذا لم يرد له ما ينقضه، ونمتنع من القياس على الكثير؛ لوجود ما ينقضه(٢).

وعندي أن القول بالجواز إذا أمن اللبس ولم يسبب اضطرابًا في المعنى المقصود – وهو اختيار المحققين كابن مالك وخطاب الماورديّ وغيرهم– هو القول السديد والصائب، إذ فيه خروج من التضييق على الاستعمال اللغوي مع رحابة العربية وسعتها، بل هو مذهب قصدٌ، أخذ من كل قول أحسن ما فيه، وسلم مما يمكن أن يؤخذ عليه، فاستبعد علل

---

(١) عقد السيوطي في كتابه الموسوم بالأشبه والنظائر بابًا تحت هذا العنوان (كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية) وقد ساق طرفا من المسائل في أبواب النحو اندرجت تحت هذا الحكم، ينظر حول ذلك الأشباه والنظائر ١/٢٦٦، ٢٧٠.

(٢) دراسات وبحوث في اللغة العربية ١ /١٧٠-١٧١.

القوم، ولم نعد بحاجة إليها، وبني على استقراء المنقول عن العرب، فلم يهمل السماع كما فعل الجمهور، ولم يتسع كما اتسع الكوفيون ومن وافقهم، مما جعله أولى بالاختيار، بل هو الذي يوفّق بين الأقوال جميعها، بحيث لا يبطل القياس ولا يهمل السماع، ويسلم القائل به من تحكم المذاهب الأخرى.

هذا إذا استقر في الذهن بأن الداعي إلى اشتراط ذلك الشرط عند المانعين لهذا الاستعمال هو (خوف اللبس).

والملحوظ أن سياق التعجب في الأمثلة المحكوم عليها بالشذوذ يراعى فيه ما يتخذ سندًا للتحرر من التزام ذلك الشرط، فالمسألة ترجع بذلك إلى قاعدة أمن اللبس، ووضوح القرائن اعتمادًا على صناعة المتكلم، وعليه متى ما زال اللبس يحق لك أن تصوغ قياسًا من مثل: عبد الله بن أبيّ ما ألْعَنَه، وما أحْرَمَ ممّن عدم الإنصاف، وما أصْوَبَه: فيمن أصيب بمكروه، وما أغنَاه، وما أرجَاه، وما أخوَفه، وما أشغلَه، وما أزهَاه. الخ.

رابعًا- شرط كونه فعلًا تامًّا:

يذهب جمهور البصريين إلى اشتراط كون الفعل تامًّا في بناء فعل التعجب[(١)]، فلا يجوز عندهم التعجب من نحو: كان، وكاد، وكرب، وغيرها من الأفعال الناقصة.

وحجتهم في ذلك[(٢)]:

(١) ينظر: الأصول في النحو ١٠٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٨٠/١، وشرح عمدة الحافظ ٧٤٤/٢، ٧٥٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٦٠/٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٨٠/١، ٥٨١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٦٠/٢ وهمع الهوامع ٤١/٦.

١– أنه لا فائدة من صوغه من الفعل الناقص؛ لعدم تمام المفاضلة.

٢– أن الأفعال الناقصة دالة على الزمان دون الحدث، وفعل التعجب موضوع للتعجب في الحدث.

وهناك علة ذكرها الشاطبي في المقاصد، حيث قال: " لا يجوز بناء فعل التعجُّب منها، فلا يقال: ما أَكْوَنَ زيداً قائماً، ولا ما أَظَلَّ زيداً سائراً، ولا نحو ذلك، لأنك بين أمَرِيْن؛ إما أن تَنصب الخبرَ ولا تجرُّه باللام، وإما أن تحذفه رأساً، وكلاهما ممنوع. ولا تجرُّه أيضاً باللام، لأنه يَصِير على معنى آخر، وجرّ الخبر باللام أيضا غيرُ صحيح، إذ لا يقال: زيدٌ لِقَائمٍ، على معنى: زيدٌ قائمٌ."[(١)].

ونُقِل عن بعضهم الجواز؛ لأنها تدل على أحداث عامة يعيّنها الخبر.

قال ابن السراج: "وقوم يجيزون: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا؛ لأنه يقع في موضعه المستقبل والصفات، ويعنون بالصفات(في الدار) وما أشبه ذلك من الظروف، ويجيزون: ما أظنني لزيد قائمًا ويقوم، ولا يجيزون (قام)؛ لأنه قد مضى، فهذا يدلك على أنهم إنما أرادوا (بقائم) ويقوم الحال"[(٢)].

وهو منسوب إلى الفراء وابن الأنباري من الكوفيين[(٣)]، ونسبه ابن الدهّان[(٤)]، وابن عقيل في شرحه الألفية[(٥)]وغيرهم[(٦)]، إلى الكوفيين.

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٤٦١.

(٢) الأصول في النحو ١/١٠٨.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٦٠، وارتشاف الضرب ص٢٠٧٩.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ص٢٠٧٩.

(٥) شرح ابن عقيل ٣/١٥٤.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٠٧٩، والتصريح ٢/٩٢ وهمع الهوامع ٦/٤٢.

واختاره الرضي[١] في ظاهر كلامه، حيث أجاز أن يقال في التفضيل، وإن لم يسمع: "هو أَكْوَنُ منك منطلقا، وهو أصْيَرُ منك غنيًّا".

وقال الشيخ خالد في التصريح: " فلا يقال: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا، بنصب الخبر. ولا بجرّه باللام، لتغيّر المعنى، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز: ما أَكْوَنَ زيدًا لأخيك، دون ما أَكْوَنَ زيدًا القائم، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم (ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا)، وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال، وبذلك يسهل الأمر"[٢].

ثم علّق الشيخ خالد على هذا بقوله: "ولم يأت بذلك سماع"[٣].

والذي يظهر لي أن اشتراط التمام في الفعل المبني منه فعل التعجب هو الصواب والمساير للواقع اللغوي، وذاك لاعتبارين:

١– أن معاني الأفعال الناقصة لا يتم بها ما يقبل التفاضل أو المبالغة مع زيادة الذي هو المغزى من هذا الباب، وعليه جاء الاستعمال، فمعنى التعجب يقوم على شيء زائد يثير الدهشة والعجب في مجرى الحدث، بينما الشيء الذي تدل عليه معاني هذه الأفعال هو مطلق الحدث من زمن ما، وإنما تدل على الحدث بطريقة تضمن الخبر له، وهذا تناقض في مدلولهما[٤].

٢– أنه لم يرد – فيما أعلم – من الأمثلة المسموعة من العرب ما ظاهره

(١) شرح الرضي ٤٤٨/٣.

(٢) التصريح ٩٣/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعا ودراسة وتقويما لخالد العصيمي ص٢٢٣.

التعجب من الفعل الناقص ومن الكثرة بحيث يعتمد عليها في إقامة الحكم بالجواز، سوى ما نقله ابن السراج عن بعضهم في نحو: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا، وأجازه أبو بكر بن الأنباري في نحو: أَكْوِنْ بعبد الله قائمًا[(١)]، وما نقله ابن مالك في الفعل (عسى) [(٢)]، وهو أمر لم يصل إلى حدّ الكثرة من المسموع؛ حتى يقاس عليه.

وقد نصّ الرضي على أنه لم يسمع أفعل التفضيل في فعل ناقص[(٣)].

وإذا لم توجد استعمالات قديمة يمكن أن تخرج عليه، ولا استعمالات حديثة جرت على البناء من الفعل الناقص، فليس هناك مسوّغ يسوّغ التجوّز في هذا الشرط لأجل قول قيل.

خامساً- شرط كون الفعل متصرفاً:

يكاد يجمع النحويون على شرط الفعل لبناء فعل التعجب منه كونه متصرفًا، فلا يصاغ من فعل جامد، أي: فاقد التصرف[(٤)]، مثل: نعم وبئس وليس، ولا من ناقص التصرف مثل: يدع ويذر[(٥)]؛ وذلك لأن صياغة الفعل

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٠٧٩، والمساعد ١٦٠/٢.

(٢) في شرح الكافية الشافية ص١٠٩٢: " ومثل أَقْمِن في المعنى والشذوذ قولهم: "ما أعْسَاهُ" و"أَعْسِ به" كل ذلك منقول عن العرب"، وينظر أيضا: شرح ابن عقيل١٥٦/٣، وهمع الهوامع ٤٦/٦.

(٣) ينظر كلامه حول ذلك في شرحه على كافية ابن الحاجب ٤٤٨/٣.

(٤) في التصريح ٩٢/٢: " عدم التصرف على وجهين: أحدهما: يكون بخروج الفعل من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس، والثاني: بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره إن كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع، حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك، وكلا القسمين مراد هنا.

(٥) حيث استغنى عن ماضيهما: (ودع، ووذر) بماضي (يترك). ينظر التصريح ٩٢/٢.

لغرض التعجب نوع من التصرف فيه، فلا يقال: ما أَنْعَمَهُ، وأَنْعِمْ به، ولا ما أبْأَسَهُ، وأبْئِسْ به، وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم، ولا ما أوذَرَهُ، وأوذِرْ به، ولا ما أودَعَهُ، وأودِعْ به[١]. قال ابن مالك: "وقيّد بالتصريف تنبيها على امتناع بنائه من يذر ويدع ونحوهما"[٢].

ومع ذلك فقد نقل ابن مالك[٣]، وغيره[٤] قولهم: "ما أعْسَاهُ! !" و"أَعْسِ به! !"، فعلَا تعجب من الفعل (عسى) وهو جامد.

قال ابن عقيل[٥]: "وقولهم "ما أعساه، وأعْسِ به"، فبنوا أفْعَلَ وأفْعِلْ به من "عسى" وهو فعل غير متصرف".

وقد حملوه على الشذوذ، لذا قال الأشموني: "يُحفظ، ولا يقاس عليه؛ لندوره"[٦].

ومنهم من خرجه على معنى فعل متصرف، فقولهم: ما أعسَاهُ، وأعْسِ به، بمعنى: (ما أحقّه، وأحْقِق به)[٧].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٠٧٩، والتصريح ٩٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ٤٤/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٠٩٢، وشرح التسهيل ٤٤/٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٦٥/٣، وشرح ابن عقيل للألفية ١٥٦/٣وهمع الهوامع ٤٦/٦، وشرح الأشموني ١٨٣/٣.

(٥) شرح ابن عقيل للألفية ١٥٦/٣.

(٦) شرح الأشموني ١٨٤/٣.

(٧) نسبه الصبان لابن مالك في شرح التسهيل، ينظر: حاشية الصبان١٧/٣، وفيه قوله: "وغلّطه الدماميني بأن الفعل الجامد (عسى) التي هي من أفعال الرجاء، وليس قولهم: ما أعساه وأعس به من (عسى) المذكورة، كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقّه وأحقِق به".

وخلاصة الأمر أنّ البحث – هنا– يذهب إلى اختيار هذا الشرط؛ لعدم وجود ما ينقضه من الواقع اللغوي، سوى المنقول في (عسى)، وما خرّجه بعضهم[1] مما ألحق بنعم وبئس في عدم التصرف، اللفظتان: ما أخبثه! ! وما أظرفه!! من الفعلين: (خَبُثَ، وظَرُفَ)، والظاهر أنهما على أصلهما، وهما مصوغان من فعل مستوفٍ الشروط، والله أعلم.

سادساً- شرط كون الوصف منه ليس على أفعل فعلاء:

هذا الشرط اختاره نحاة البصرة، إذ يمنعون بناء فعل التعجب المباشر من فعل جاء وصفه على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)[2].

وسواء أكان هذا الفعل دالًّا على عيب مثل: برص، وحول، وعور، أم دالًّا على حِلْيَة ومحاسن مثل: لمى، وكحل، وحور، أم دالًّا على لون مثل: خضر الزرع.

وإذا أردت التعجب منه قياسًا فبواسطة (أشد) أو مما يقتضيه المعنى من ألفاظ، فتقول في(سَوِد) و (حَوِل) و(حَوِر): ما أشدَّ سوادَه، وما أقبْحَ حولَه، وما أحْسَنَ حورَه، ولا يبنى منه فعل التعجب مباشرة، فلا تقول: ما أسْوَدَه، وما أحْوَلَه، وما أحْوَرَه. وقس على ذلك.

قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه ما أفعله:

---

(١) يراجع بحث محمد الفاضل بن عاشور ص٦٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٠٣/١، ١٠٢، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٣/١، وشرح التسهيل ٤٥/٣، وهمع الهوامع ٤١/٦، ٤٢، وتفصيل المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٨/١-١٥٥، حيث بسط القول في تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان.

"وذلك ما كان أفعل، وكان لونًا أو خِلقةً. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحْمَرَه، ولا ما أبْيَضَه. ولا تقول في الأعرج: ما أعْرَجَه، ولا في الأعشى: ما أعْشَاه. إنما تقول: ما أشدَّ حُمْرته، وما أشدَّ عشَاه.

وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفْعِلْ به رجلًا، ولا هو أفعلُ منه، لأنك تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه، كما أنك إذا قلت: ما أفعله، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في أفْعِلْ به وما أفْعَلَهُ واحد، وكذلك أفْعَلُ منه" (١).

وظاهر كلام سيبويه يُفْهِم أن المراد بقوله: (ما كان أفعل) أي: ما كان الوصف منه على وزن (أفعل)، وبقوله: (خِلقة): ما كان من الخِلق الثابتة أو الأشياء الملازمة للشخص والجارية مجرى أعضائه، وهي الحِلَى والعيوب الظاهرة أو العاهات.

واختلف البصريون في علّة المنع على أقوال جاءت متباينة، لعل أشهرها:

١– أن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول ولا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخِلق الثابتة التي لا تتغير، فهي بمنزلة اليد والرجل وما ليس بفعل، وبالتالي لا تفاضل فيها يثير التعجب ويستدعيه. وهذا التعليل ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل حيث يقول: "وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه (أي: الألوان والحِلَى والعيوب): ما أفْعَلَهُ؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، وما ليس فيه فعلٌ من هذا النحو. ألا ترى أنك لا تقول: ما أيْدَاهُ، ولا ما أرْجَلَهُ،

(١) الكتاب ٤/٩٧.

إنما تقول: ما أشدَّ يدَه، وما أشدَّ رجلَه، ونحو ذلك" (١).

٢- أن أصل هذه الأفعال الخاصة بالألوان والعيوب والخِلَق يرجع إلى ما زاد عن الثلاثي وتكون على وزن (افعلّ) و(افعالّ)(٢)"، نحو: أحمرّ، واحمارّ، واخضرّ، واخضارّ، واسودّ، واعورّ، واحولّ، وما أشبه ذلك. ولذلك صحت العين ولم تعلّ الواو والياء فيما كان منها على ثلاثة أحرف، نحو: سَوِدَ وحَوِرَ وهَيِفَ وحَوِلَ وعَوِرَ؛ لأنها في معنى: اسودّ واحورّ واهيفّ واحولّ واعورّ الزائد على الثلاثي. ولم يبن التعجب في الغالب مما كان ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر، أي حملا له على غير الثلاثي؛ لكثرته، ولأنه الأصل في الألوان والحِلَى والعيوب، أو لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير(٣). والشرط عندهم في بناء التعجب المباشر من الفعل أن يكون ثلاثيًا محضًا، لذلك نجد المبرد ينصّ على ذلك المنع بهذه الحجة بعدما ذكر أن أصل الفعل في الألوان والعيوب كونه على افعلّ وافعالّ، فيقول: " ودخول الهمزة – أي: همزة أفعل التعجب – على هذا مُحَال"(٤).

٣- هناك تعليل ثالث ذكره ابن مالك، ويراه أيسر وأسهل، قال في شرح التسهيل: "وعندي تعليل آخر أسهل مما عليه النحويون، وهو أن يقال: لما كان بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل) لم يبن منه أفعل التفضيل، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل

(١) الكتاب ٤/٩٨، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٥١.

(٢) قال الرضي في شرح شافية ابن الحاجب ١/٧٣: "والأغلب في الألوان افعلّ وافعالّ، نحو: ازراقّ واخضارّ وابيضّ واحمرّ واصفرّ.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب ١/٥٣٨.

(٤) ينظرالمقتضب٤/١٨١وتعليق الشيخ عضيمة في الهامش (٢).

امتنع صوغ فعل التعجب؛ لتساويهما وزنا ومعنى، وجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة، وهذا الاعتبار هيّن وليّن، ورجحانه متعيّن"[١].

والحقّ أن هذا التعليل لا ينطبق على فعل التعجب بشكل صريح، كما هو منطبق على أفعل التفضيل؛ إذ إن الوصف مما يدل على عيب أو لون أكثر ما يجيء على وزن(أفْعَل)، ولو صيغ منه أفعل التفضيل لالتبس التفضيل بالوصف، وهذا الإشكال ليس متعيّنًا في صيغة التعجب، لكن لعلّ قوة الصلة والربط بين أسلوبي التعجب والتفضيل، وحمل أحدهما على الآخر في البناء والشروط وتساويهما في ذلك، ولجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة؛ تساويا أيضًا في الحكم، فامتنع ذلك الاستعمال في التعجب كامتناعه في التفضيل[٢].

وذهب الكوفيون[٣] إلى جواز بناء (ما أفْعَلَهُ، وأفْعِلْ به) للتعجب بلا واسطة مما كان وصفًا على أفعل فعلاء، أي مما يجيء منه على هذا الوزن، من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضَه، وهذا الشعر ما أسودَه. ووافقهم الأخفش في جوازه في العيوب والعاهات دون الألوان[٤]. .

ولم أجد علة تجعل الأخفش يمنعه في الألوان ويجيزه في العيوب، فهو وإن كان كثير الموافقة للكوفيين فإنه قد خالفهم –هنا– في منع ذلك من الألوان.

---

(١) "شرح التسهيل ٣/٤٣-٤٥.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٩٣-١٠١، وهمع الهوامع ٦/٤١ومابعدها.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/١٤٨ وما بعدها، والتبيين ص٢٩٢، وهمع الهوامع ٦/٤٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٠٨٢، وهمع الهوامع ٦/٤٣.

ووجدت الفراء يوافق رأي البصريين فيذهب إلى عدم جوازه من العيوب والألوان، بل يوجّه ما روي من ذلك، فيقول: "والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك، قالوه في كل فاعل وفَعِيل، وما لا يزيد في فعله شيء عَلى ثلاثة أحرف. فإذا كان في فَعْللت مثل زخرفت، أو افعللت مثل احمررت واصفررت لم يَقولوا: هو أفعل منك؛ إلا أن يقولوا: هو أشدّ حمرةً منكَ، وأشدّ زخرفة منك. وإنما جاز في العَمَى لأنه لم يُرِد به عَمَى العين، إنما أراد به – والله أعلم – عَمَى القلبِ. فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب و(لا تقل): هو أعمى منْه في العين. فذلك أنه لَمَّا جاء على مذهب أحمر وحمراء تُرك فيه أفعل منك كما تُرك في كثيره. وقد تَلْقَى بعض النحويين يَقول: أُجيزه في الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق، لأنا قد نَقول: عمِيَ وزرِقَ وعرِجَ وعَشِيَ ولا نَقول: صَفِر ولا حَمِر ولا بَيِض. وليس ذلك بشيء، إنما يُنظر في هذا إلى ما كان لصَاحبه فيه فِعل يقِلّ أو يكثر، فيكون أفعل دليلًا على قِلّة الشيء وكثرته..."[1].

وظاهر كلام الفراء هذا يُفهم أنه لا يرى بناء أفعل التعجب والتفضيل مما دل على لون أو عيب، لكنه أشار بعد ذلك ما يوحي بجوازه؛ لما سمع من العرب استعماله، وذلك حين يقول: "فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان[2]**. الإجازة: حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدَّثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول: ما أسودَ شَعَرَه. وقال**

(١) معاني القرآن ١٢٧/٢، ١٢٨.

(٢) كأنه يريد بالنوعين ما ليس له فعل ثلاثي ومنه ما دل على لون ونحوه، وما له فعل ثلاثي ولا تفأوت فيه ولا تفاضل. ينظر التعليق هامش معاني القرآن ١٢٨/٢.

الشاعر:

أمَّـا الملـوكُ فأنـت اليَـوْمَ ألأَمُهـم لُؤمًـا وَأبيضُـهم سِـرْبالَ طبَّـاخ"[١].

وقد أطلق الكسائي وهشام الضرير[٢] القول ببناء التعجب من كل فعل يدل على لون. فيجوز: ما أبيضه، وما أسوده، وما أحمره. . .

وأكثر الكوفيين يجيزه فيما دل على بياض أو سواد، ويجعلونه مقيسًا فيهما، وعزاه ابن السراج[٣] وأبو البركات الأنباري[٤]، وأبو البقاء العكبري[٥]، وغيرهم[٦] إلى الكوفيين عامة، وكان أبو حيان[٧] والسيوطي[٨] دقيقين عندما عزوَا هذا لبعض الكوفيين.

واحتج المجيزون لهذا الاستعمال المقصور على البياض والسواد بأدلة من السماع والقياس:

فأما السماع: فوروده في كلام العرب شعرًا ونثرًا في سياق مجيئه على صيغة أفعل التفضيل، ويقاس عليه في التعجب كما العكس[٩]، فمما رووا في ذلك من الشعر: قول طرفة بن العبد:

---

(١) معاني القرآن ١٢٨/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٠٨٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٦٢/٢، وهمع الهوامع ٤٣/٦.

(٣) الأصول في النحو ٢٠١/١.

(٤) الإنصاف ١٤٨/١.

(٥) التبيين ص٢٩٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٧٦٨/٢، وخزانة الأدب ١٧٩/٣.

(٧) ارتشاف الضرب ص٢٠٨٢.

(٨) همع الهوامع ٤٣/٦.

(٩) تقرر هذا الحكم في أكثر من موضع في هذا البحث.

إذا الرجـالُ شَـتَوا واشـتدَّ أكلُهُـمُ فأنـت أبيضُـهم سـربالَ طَبّـاخِ[1]

وقول الشاعر:

جاريةٌ في درعِها الفَضفاضِ
تقطّع الحــديثَ بالإيمـاض
أبيـضُ من أختِ بني أبَاضِ[2]

ومما ساقوه دليلا لهم من النثر حديث النبي صلى الله عليه وسلم في

---

(١) البيت من البسيط، وقد تعددت روايات الشاهد، والمذكورة هي رواية الأنباري في الإنصاف ١٤٨/١، والبغدادي في الخزانة ٢٣٠/٨. ورواية الفراء في معاني القرآن ١٢٨/٢ كما سبق:

أمَّـا الملـوكُ فأنـت اليَـوْمَ ألأَمُهـم لُؤمًـا وَأبيضُـهم سِـرْبالَ طبَّـاخ

وهناك رواية أخرى:

إن قلـت نصـر فنصـر كـان شـرفني قِـدْمًا وأبيضـهم سـربال طبـاخ

وينظر الشاهد في الديوان ص١٨، والجمل في النحو ص١٠٢، والمقرب ص٧٨، وشرح المفصل ٩٣/٦، ولسان العرب مادة (ب ي ض).

(٢) من الرجز، قال البطليوسي في الحلل شرح أبيات الجمل ٢٣/١: هذا الشعر: لا أعلم قائله، وقد وجدت ابن الأعرابي أنشده في نوادره:

يـا ليتـني مثلـك في البيـاض أبْـيض مِـنْ أخـت بـني إبـاضِ

جاريـة في رمضـان الماضـي تقطـع الحـديث بالإيمـاض

وينسب بعضهم هذه الأبيات إلى رؤبة بن العجاج. ينظر في ملحق ديوانه ص١٧٦، والأصول في النحو ١٠٤/١، وشرح المفصل ٩٣/٦، وشرح جمل الزجاجي ٥٨٧/١، ولسان العرب مادة (ب ي ض)، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨. وبنو أباض قوم اشتهروا ببياض ألوانهم.

وصف جهنم: " لَهِيَ أسودُ من القار"[١]، وهناك الحديث الصحيح في وصف حوض النبي صلى الله عليه وسلم: "ماؤه أبيضُ من اللبن"[٢].

وما حكاه الكسائي[٣]، والفراء[٤]، عن العرب أنهم قالوا: (ما أسودَ شَعَرَه).

وما جاء في الأمثال العربية، من ذلك قولهم: " هو أسْوَدُ من حَنَك الغُراب"[٥].

وأما القياس فمن جانبين:

أحدهما: أنهم يرون إنما جاز بناء التعجب من السواد والبياض؛ لأنهما أصلا الألوان ومنهما يتركب بقية الألوان من الحمرة والصفرة والخضرة والشهبة والزرقة وغيرها، وإذا كان هذان اللونان هما الأصليين للألوان؛ جاز أن يثبت لهما من النصوص المستعمل فيها التعجب والتفضيل ما لم يثبت لغيرهما من الألوان؛ لأن أحكام الأصول أعمّ من أحكام الفروع وأقوى[٦].

الثاني: أن حذف الهمزة المزيدة اطردت في أبواب نحوية، فتحذف

---

(١) الموطأ للإمام مالك، باب صفة جهنم، الحديث رقم٢ ص٨٤٤.

(٢) صحيح البخاري، باب في الحوض ٥/٢٤٠٥.

(٣) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٦٢.

(٤) معاني القرآن ٢/١٢٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١١٢٥، وارتشاف الضرب ص٢٠٨٣، ولسان العرب، مادة (ح ن ك)، ويروى (حلك الغراب) في موضع حنك الغراب.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/١٥٠، ١٥١، والتبيين ص٢٩٣، وشرح الرضي ٣/٤٥٠.

وجوبا حذفًا مطردًا في باب ترخيم التحقير في نحو: أسود يقال: سويد، وحارث يقال: حريث، وفي التعجب، قالوا: ما أعطاه للخير، وما أولاه بالمعروف، فحذفوا الهمزة الزائدة من أعطى وأولى، كما حذفوا الزيادة في باب التكسير في نحو: ظريف وظُرُوف، فإذا كثر حذفها في هذه الأبواب وفي باب التعجب لم ينكر أن يقول قائل: إن الزيادة التي في باب الألوان تحذف في باب التعجب ويستعمل فيه (هو أفعلُ من كذا) كما استعملوا في: (ما أنْوَكَهُ)، و(ما أحْمَقَهُ)[1].

وقد وافق أبو علي الفارسي في (المسائل العضديات)[2] الكوفيين في إجازة بناء التعجب من البياض والسواد محتجًّا بما نقلوا من أدلة، إذ يقول: " فإذا ساعد القياس الذي ذكرته، وورد في السماع، لم يكن مستعمله معيبًا، وإن كان غيره أشيع وأكثر".

ونقل أبو حيان[3]عن ابن الحاج جوازه لهذا القول، بل يجعله مقيسًا، ولا يقتصر على مورد السماع، فيقول: ما أبيضَ زيدًا، وما أسودَ فلانًا، في الكلام والشعر.

وجاءت ردود البصريين على ما نقله الكوفيون من أدلة بالتأويل أو الحكم عليها بالشذوذ إلى غير ذلك من التخريجات التي يغلب على أكثرها التكلف، حيث وقفوا موقفا مغايرًا من الشاهدين الشعريين، فمنهم من حكم

(١) ينظر: المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ص١٣٥.

(٢) مسألة (٦١) ص١٣٥-١٣٦.

(٣) ارتشاف الضرب ص٢٠٨٣.

بشذوذهما، وهم الأغلبية من نحاة البصرة[١]، قال ابن جني – فيما نقله عنه العكبري– مستنكرًا ذلك الحكم: " وأما قول أصحابنا الكوفيين في جواز (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة، من دون سائر الألوان، فالحجة لهم فيه مجيئه نقلًا وقياسًا، فأما النقل فقول طرفة، وهو إمام يستشهد بقوله، فإذا كان يرتضى بقوله فالأولى أن يرتضى بقوله في كل ما يصدر عنه، ولا ينسب هذا إلى الشذوذ.. " [٢].

وبالغ ابن السراج في الرد على الرجز المنسوب لرؤبة، فقال: " وقد أنشد بعض الناس:

(يَـا لَيْتَنـي مِثْلُـك فـي البَيَـاضِ أبـيضَ مِـن أخـت بنـي أبَـاضِ)

قال أبو العباس: هذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجّة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجّة معه" [٣].

وهناك فريق حمل الشاهدين على الضرورة الشعرية[٤].

وجعلهما البغدادي من الضرورة، ثم حكم على أنها نادرة[٥].

---

(١) ينظر: الجمل في النحو ص١٠٢، والإنصاف ١٥١/١، وشرح المفصل ٩٣/٦، وشرح الرضي ٤٥٠/٣، وارتشاف الضرب ص ٢٠٨٣.

(٢) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٥/٤.

(٣) الأصول في النحو ١٠٤/١، ١٠٥.

(٤) ينظر: المقرب ص٧٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص٢٧٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٨١/١.

(٥) الخزانة ٢٣٠/٨.

وطفق بعضهم يؤول البيتين حتى ينسجما مع قاعدة المنع عندهم، فمن ذلك أن (أبيض) في البيت: (وأبيضُهم سربالَ طبّاخ) ليس أفعل التفضيل وإنما هو صفة مشبهة، فكأنه قال: أنت مُبْيَضٌّ سربالَ طباخك، وكذا الحال في قوله: (أبيض من أخت بني أباض) هو بمعنى: جسدٌ مُبْيَضٌّ من أخت بني أباض.

قال أبو البركات الأنباري:

"قوله: (فأنت أبيضهم) أفعل الذي مؤنثه فعلاء كقولك: أبيض وبيضاء إنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة، نحو: هذا أحسن منه وجهًا، وهو أحسن القوم وجهًا، فكأنه قال: (مُبْيَضُّهم) فلمّا أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم. وهذا هو الجواب عن قول الآخر: (أبيض من أخت بنى أباض) ومعناه: في درعها جسد مبْيَضٌّ من أخت بنى أباض، ويكون (من أخت) هاهنا في موضع رفع؛ لأنها صفة لأبيض، كأنه قال: أبيض كائن من أخت، كقولهم: أنت كريم من بنى فلان، ونحوه قول الشاعر:

وأبـيضُ مـن مـاءِ الحديـدِ كأنَّـهُ شـهابٌ بَـدا واللّيـلُ داج عسَـاكِرُه[1]

فقوله: (من ماء الحديد) في موضع رفع؛ لأنه صفة أبيض، وتقديره: وأبيض كائنٌ من ماء الحديد"[2].

وأوّل الحيدرة اليمني قوله: (أبيض من أخت بني أباض) في البيتين

(١) من الطويل، ولم يعرف قائله، وينظر وروده أيضا في أمالي المرتضى ٣١٧/٢، وخزانة الأدب ٢٣٩/٨.

(٢) الإنصاف ١٥٢/١. وينظر درة الغواص ص٣١.

على أن المراد بأبيض البَيْض، فقال: " فإن قلت للطائر: ما أبيضَه، وأنت تريد أنه كثير البيض جاز، كما قالوا: ثم ذكر البيت، وقال: كما لو أردت بما أحمرَه: الحماريّة، أي: ما أشبهه بالحمار، وبما أصفرَه: الصفير، وبما أسودَه: السؤدد"[١].

وقد استغرب البغدادي هذا التأويل، ثم حكم عليه بأنه كلام لا وجه له[٢].

إلى غير ذلك من التأويلات التي اضطر إليها جمهور البصريين للرد على شواهد الكوفيين؛ ليستقيم لهم القول بعدم الجواز فيما ذهب إليه غيرهم، وبناءً عليه حكموا على بيت أبي الطيب المتنبي بعد ذلك باللحن في قوله:

أَبْعِدْ بَعُدتَ بَياضًا لا بَياضَ لَه لأَنتَ أسودُ في عيني من الظّلَم[٣]

كما ردّ البصريون على أقيسة الكوفيين حول بناء التعجب من (البياض والسواد وأنهما الأصل) بحجة أنهما من سائر الألوان، والعلة في عدم استعمال (ما أفعله) و(أفعِلْ به) منها كونها ملازمة محالّها، فصارت كعضو من الأعضاء، وإذا كان البياض والسواد أصلًا للألوان فالملازمة فيها أصل وكانت أولى بالمنع، فعلّة المنع موجودة في السّواد والبياض، كما هي موجودة في سائر الألوان[٤].

(١) كشف المشكل في النحو ص٣٢٧.

(٢) ينظر خزانة الأدب ٢٣٢/٨.

(٣) البيت من البسيط، وينظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري ٣٥/٤، مغني اللبيب ص٧٠٣، الخزانة ٢٣١/٨.

(٤) ينظر حول ذلك: الإنصاف ١٥٥/١ والتبيين ص٢٩٣، ٢٩٤.

وكان لابن مالك رأي خاص في بناء التعجب من الوصف (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) حيث يجيزه فيما أفهم عسرًا أو جهلًا، وجعل ذلك قياسًا[(١)]. فيصح عنده في: حَمِقَ، ورَعِنَ، وهَوِجَ، ونَوكَ، ولَدِدَ، أن تقول: ما أحْمَقَهُ، وما أرْعَنَهُ، وما أهْوَجَهُ، وما أنْوَكَهُ، وما ألَدَّهُ، كما يجوز أن تقول: هو أحْمَقُ من فلانٍ وأرْعَنُ وأهْوَجُ وأنْوَكُ وألَدّ منه، واعتل لذلك بأنها أوصاف ناسبت في المعنى (جَهُل، وعَسُر)، فجرت في التفضيل مجراهما[(٢)].

وقد رُدّ على ذلك الرأي بأمرين[(٣)]:

أولهما: أنه إنما جاز بناء فعل التعجب مما ذكره، وإن كان الوصف منه على أفعل فعلاء؛ لأنه ليس من باب الخِلقة في الأجساد، وإنما هو من باب العلم وضده، وإذا ثبت هذا فهو خارج من باب الألوان والعاهات.

ثانيهما: أن ما ذكره من الأوصاف مما جاء على (أفعل)، نحو: أحْمَقُ من فلان وأرْعَنُ وأهْوَجُ ليس (أفعل) أصلا فيها، وإنما الأصل أن تكون على فعيل كعليم، أو فَعِل كنَهِم، أو فاعل كجاهل، في حين أن الألوان والعيوب كالبياض والعَوَر الأصل فيها أن يكون الوصف منها على أفعل.

والذي يترجح لي – بعد كل الوقفات التأمّلية السّابقة– هو جواز بناء فعل التعجب المباشر من الألوان والحِلَى والعيوب وبدون واسطة، وذلك للحجج الآتية:

١–أن ما ذهب إليه المجيزون لبناء فعل التعجب مما دل على الألوان

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٦، وشرح الكافية الشافية ص١٠٨٧، ١٠٨٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٦.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ل١٩٢.

والعيوب الحسية والظاهرة سائغ ومقبول، ويؤيده الواقع اللغوي الفصيح شعرًا ونثرًا، فبالإضافة إلى ما استشهدوا به في بناء فعل التعجب وأفعل التفضيل من البياض والسواد نجد شواهد أخرى في العربية تدعم ما سبق ذكره.

ففي الحديث الصحيح قوله صلى الله عليه و سلم (ماؤهُ أبيضُ من الوَرِق) رواية أخرى في وصف الحوض(١).

قال المناوي في كتابه فيض القدير شرح الجامع الصغير: "(وماؤه أبيض) اسم تفضيل من الألوان، وكفاك به شاهداً لجواز بنائه لفعل التعجب منها بدون أشدّ.، وإن منعه النحاة، فيقال: وهو أبيض (من اللبن)، فهو لغة قليلة، ولا يلزم من قلتها عدم فصاحتها؛ لصدورها عن صدر الفصحاء"(٢).

وجاء في الحديث الشريف في صفة شعره صلى الله عليه وسلم: (أحمرُ من الطّيب)(٣).

وجاء في النهاية في غريب الحديث والأثر قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في صفة معاوية رضي الله عنه: " ما رأيت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أسود من معاوية، قيل: ولا عمر؟ قال: كان عمر خيرًا منه، وكان هو أسود من عمر"(٤).

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١٥/٥٥. والوَرِق: الفضة.

(٢) فيض القدير ٣/٥٢٩.

(٣) صحيح البخاري، باب صفة النبيّ صلى الله عليه وسلم، ٣/١٣٠٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/١٠٣٩، هذا إذا فسّرت لفظة (أسود) من السواد مجازا على معنى عظمة الملك لمعاوية، وقد يكون المراد من السيادة والسؤدد ولا شاهد =

وقالوا: ما أحْمَقه! وقع التعجب فيها بما أفعَلَه، وإن كانت كالخِلَق(١).

وفي توضيح المقاصد للمرادي: "وشذ من هذا النوع قولهم: ما أحْمَقَه، وما أرْعَنَه، وما أهْوَجَه، وما أنْوَكَه بمعنى: ما أحمقه، وما ألدّه من لدّ إذا كان فيه عسر الخصومة، ومنه الوصف من كل هذه على (أفعل) في التذكير، و(فعلاء) في التأنيث"(٢).

وقال ابن سيده: "وقالوا: ما أسْخَفَهُ. قال سيبويه: وقع التعجب فيه بما أفعله، وإن كان كالخِلَق، لأنه ليس بلون ولا بخِلقة فيه، وإنما هو من نُقصان العقل"(٣).

وعلى أية حال، فهذه نصوص وردت في الاستعمال العربي وفصيح

= فيه حينئذ. ينظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني (مناقب بلال بن رباح)٩٩/٧.

(١) اللسان مادة (ح م ق).

(٢) توضيح المقاصد ٦٧/٣-٦٨.

(٣) المحكم والمحيط ٣٠٣/٢. وكلام سيبويه إنما هو تخريج لما سمع استعماله في التعجب من العيوب، وكلامه- بتمامه- كما جاء في الكتاب٩٨/٤-٩٩: " أما قولهم في الأحمَق: ما أحمَقه، وفي الأَرْعَن: ما أرْعَنه، وفي الأنْوَك: ما أنوَكه، وفي الألَدّ: ما ألدَّه، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت ما ألدَّه بمنزلة ما أمْرَسَه وما أعْلمَه، وصارت ما أحْمَقه بمنزلة ما أبْلدَه وما أشْجَعَه وما أجنَه؛ لأن هذا ليس بلونٍ ولا خلقةٍ في جسده، وإنما هو كقولك: ما ألسَنه وما أذكَره، وما أعرَفه وأنظَرَه، تريد نظر التفكر، وما أشنعَه وهو أشنع، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقةٍ من الجسد ولا نقصانٍ فيه، فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا ألدّ وأحمَق بما ذكرت لك؛ لأن أصل بناء أحمق ونحوه أن يكون على غير بناء أفعل، نحو بليدٍ وعليمٍ، وجاهلٍ وعاقلٍ، وفَهِمٍ وحصيفٍ. وكذلك الأهوج، تقول: ما أهوجَه كقولك: ما أجنّه".

الكلام إذا ضُمَّت إلى ما تقدّم سرده فقد جُمِع قَدْرٌ لا بأسَ به؛ للاستدلال على بناء التعجب والتفضيل مما دل على لون أو خِلقة أو عيب، ولا معنى أبداً لإنكاره أو تخطئته أو الحكم بفساده، أو قصره على السماع لقلّته، فإنه يجوز القياس على القليل ولو كان ذا فليس من شرط المقيس الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته[١].

ويظهر أن الحيدرة اليمني – وهو بصريّ النزعة – لم يطلع على كلّ الشواهد المنقولة في هذا الشأن، وإلا لما قال: "ولو سمع مع بيت طرفة غيره لكان مذهبا مسلوكا؛ لأن الشاذ لا يكون من جهتين، ولا أكثر، وإنما يسمع من جهة واحدة" [٢].

ولهذا فتخريج النصوص كلها على الشذوذ أو إنكارها فيه تكلّف وبُعْد. وحيث إنه قد ورد من عدة جهات، فالحق أن يقضى بجوازه والقياس عليه في سعة الكلام.

٢–أن علل المانعين وحججهم لا ترتاح إليها النفس، ولا سيّما التعليل بخوف اللبس بين صيغتي (أفعل) التفضيل و(أفعل) الوصف، وقياس (أفعل) التعجب عليه، فإن هذا اللبس وَهْمٌ لا يتحقق، ويمكن دفعه بالقرائن، ومنها (ما) التعجبية الداخلة على أسلوب التعجب في مثل قولك: ما أبيضَ فلانًا، و(مِنْ) الداخلة على المفضل عليه في مثل قولك: فلان أبيض من فلان، أو ما يقتضيه السياق، كما ورد – مثلًا

(١) ينظر: الخصائص لابن جني١/١١٥.

(٢) كشف المشكل في النحو ص٣٢٩.

– في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِيْ هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وأَضَلُّ سَبِيْلًا﴾[1]، على الاحتمال الذي أبداه فيه صاحب الكشاف[2] فيكون (أضلّ) قرينة على أن المراد بأعمى الأشد عماية؛ لأنه الأنسب بأفضل.

فترجع المسألة بذلك إلى قاعدة أمن اللبس، ووضوح القرائن، اعتمادًا على صناعة المتكلم، والسياق له دوره البالغ في تحديد دلالات الأبنية والألفاظ وتوجيهها إلى المعنى المراد[3].

٣–ما ذكره بعض الباحثين المعاصرين[4] من أن الألوان – قديمًا – ربما لا تقبل الزيادة بما لا تثير في النفس العجب، ومن أجل ذلك تصوّر المانعون ألَّا يكون في الأسود أو الأبيض أو الأحمر إلا لون واحد.

أما – الآن – فقد أثبت العلم الحديث أن اللون الواحد تتعدد درجاته، ما يسوّغ لنا جواز المفاضلة بين درجاته وإثارة الدهشة والعجب بسبب كثرة استعمال الألوان في المقارنات والتعبيرات، وتعدد الدرجات

---

(١) الإسراء، الآية (٧٢).

(٢) عبارة الزمخشري في الكشاف ٤٦٠/٢: "وقد جوزوا أن يكون الثاني – أي (أعمى) في قوله تعالى: ((فهو في الآخرة أعمى)) – بمعنى التفضيل، ومن ثم قرأ أبو عمر الأول ممالا والثاني مفخما، لأن أفعل التفضيل تمامه بمن فكانت ألفه في حكم الواقعة في وسط الكلام كقولك أعمالكم، وأما الأول فلم يتعلق به شيء فكانت ألفه واقعة في الظرف معرضة للإمالة ". وينظر: المقتضب ١٨٢/٤، البحر المحيط ٦٣/٦-٦٤.

(٣) ينظر: النحو الوافي ٣٩٨/٣.

(٤) هو الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي ٣٩٨/٣.

وتفاوتها تفاوتا واسعا في اللون الواحد، وفي الحلية الواحدة، وفي العيب الواحد، أو العاهة الواحدة، كالمعروف في العاهات عند الأطباء اليوم كعاهة العمى مثلاً، فإن منه عمى الألوان وعمى الأضواء وغيرهما، وكذا أكثر الحِلَى والعيوب. مما يقتضي التعجب والتفضيل بين درجات اللون الواحد والحلية الواحدة والعيب الواحد، ويجعلنا بحاجة إلى التيسير على الكاتبين، والمتكلمين، والقول بالمنع فيه تضييق وتحجير يأباه الواقع اللغوي.

وبهذا القول أخذ المجمع اللغوي بالقاهرة قراره من ضمن الشروط التي يتخفف منها في صياغة التعجب وأفعل التفضيل، هو: " التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، وهو ما يكون في الألوان والعيوب"[(١)].

سابعاً- شرط ألّا يستغنى عنه بمصوغ من مرادفه:

ذكر هذا الشرط سيبويه، إذ هو المفهوم من قوله: "هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله، وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعلُ منه فعلًا، كما استُغنيَ بتركتُ عن وَدَعْتُ. ولا يقولون في قَالَ يَقيْلُ: ما أقْيَلَه، استغنوا بما أكثر قائلتَه"[(٢)]. ونقله عنه الزمخشري[(٣)].

وعدّ بعضهم[(٤)] من ذلك: سَكِر، وقعَد، وجلَس ضد أقام، فإنهم لا يقولون: فلان ما أسْكَره، وما أقْعدَه، وما أجْلسَه، استغناء بقولهم: فلان ما أشدَّ سَكْرَه، وما أكثرَ قعُودَه، وجُلوسَه.

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤ – ١٩٨٤م) ص٦٢، ٦٣.

(٢) الكتاب ٩٩/٤.

(٣) المفصل ص٢٧٦.

(٤) كابن برهان في شرح اللمع ٤١٤/٢، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٥٨١/١.

وزاد عليه ابن عصفور[١]: قام وغضِب ونام، استغناء بما أحسنَ قيامَه، ونحوه.

وأحسب أن هذا الشرط فيه لزوم ما لا يلزم، وزيادة في المسألة يمكن التحرّر منها، إذ لا يلزم من بناء فعل التعجب هذا الاشتراط، للأسباب الآتية:

أولها: أن الأمثلة التي انطبق عليها هذا الشرط وذكرها بعضهم مما استغنت عن التعجب منها بمصوغ من مرادفها قليلة، حتى أخذ النحويون يعدّون ذلك عدًّا، فأصبح الأصل معدودًا والشذوذ غالبًا[٢].

وقد نبّه على ذلك الصبّان في حاشيته على الأشموني، حيث علل لعدم ذكر ابن مالك لهذا الشرط في ألفيته بأن الخارج به ألفاظ قليلة جدًّا[٣].

ثانيها: أنها مع ذلك لم تسلم من اعتراض وخلاف ذكره النحويون، فهناك اعتراض المرادي[٤]. والشيخ الأزهري[٥]على عدّ ابن عصفور (نام) من الألفاظ التي استغنى عنها بمرادفها؛ لأن سيبويه حكى في كتابه "ما أنْوَمَهُ في ساعة كذا"[٦]، وفي المثل المسموع: "هو أنْوَمُ من فَهْد"[٧].

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٥٨١/١.

(٢) ينظر بحث محمد الفاضل عاشور ص٦٨.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١٨/٣.

(٤) توضيح المقاصد ٦٩/٣، ٦٨.

(٥) التصريح ٩٣/٢.

(٦) الكتاب ٩٩/٤.

(٧) مجمع الأمثال ٣٥٥/٢.

وحكى الأخفش عن بعض العرب في (غضب): (ما أغضَبَهُ) [١].

ونقل أبو حيّان[٢]، وغيره[٣] عن ابن الحاج أن امتناع مجيء التعجب من القعود والجلوس والقيام ليس ما ذكره بعضهم، بل لأنها لا تقبل التفاضل في الزيادة والنقص، فلا يمكن أن يرجّح قيام على قيام أو قعود على قعود، ومن تكرّر قيامه أو قعوده فيمكن أن يصاغ التعجب منه بأكثر أو أقلّ لا بلفظ الفعل نفسه.

كما نقل أبو حيّان[٤]عن ابن الأنباري الخلاف في جواز التعجب من السّكر.

ثالثها: كفي هذا الاشتراط ضعفًا أن من النحويين من لم يعدّه من شروط صوغ التعجب أو التفضيل كابن مالك حيث لم يسرده في عداد الشروط، وإن كان قال في التسهيل في باب التعجب: " وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره"[٥]. فأخذ من كلامه هذا طرد الشرط في أفعل التفضيل، كما فُهم أيضا من كلام الأشموني في شرح الألفية[٦].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ص٢٠٨٤.

(٢) ارتشاف الضرب ص٢٠٨٤.

(٣) همع الهوامع ٤٣/٦، وينظر ما نقله الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١٨/٣ عن الشاطبي وغيره، فهو بمعناه.

(٤) ارتشاف الضرب ص٢٠٨٤.

(٥) شرح التسهيل ٤٨/٣، ٤٤.

(٦) ينظر شرح الأشموني ١٨٣/٣.

رابعها: أنّ مبنى هذا الاشتراط غريب؛ لأنه اقتضى أصلًا لا قائل به، وهو أنه كلما وجد مرادف بنيت منه صيغة استغني بها عن بناء مثلها في المرادف الآخر، وهو في الوقت ذاته شرط عدمي، فيغفر لقائله جهله باستغناء العرب عن مرادفه.

قال الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي: " والحق أن هذا الشرط غير مقبول[1]، إذ يقتضينا أن نزهق أنفسنا بالبحث المضني في جميع المظان؛ لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية، وهذا تكليف لا يطاق، ولا يمكن تحقيقه، وفيه تعويق للتعبير، وتعطيل للقاعدة، وتحويل للقياس عن معناه السديد" [2].

(١) لم يأخذ المجمع اللغوي بالقاهرة بهذا الشرط في قراراته، ورأى التخفف من هذا الشرط. ينظر مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤ – ١٩٨٤م) ص٦٢، ٦٣.

(٢) النحو الوافي ٣/٣٥٢.

الخاتمة والنتائج

بعد هذا العرض والتحليل وفي ضوء ما سبقت دراسته ومعالجته لبناء فعلي التعجب المباشر مما افتقد شرطًا من الشروط المستوحاة من كتب النحو، نستخلص النتائج الآتية:

١- أسلوب التعجب من أساليب العربية الأكثر استعمالًا وذيوعًا في اللسان العربي، وهذا يعكس مدى اهتمام جمهرة النحاة به وإفرادهم بابًا خاصًّا له من الأبواب النحوية، ودراسة أحكامه ومسائله، مما يتطلب أيضا مرونة في بنائه بإحدى صيغتيه (ما أفْعَلَهُ) و (أفْعِلْ به) بحيث تتجاوب مع سعة العربية وطواعيتها للقياس الموسّع.

٢- أجمع النحويون قديمًا وحديثًا على ضرورة استيفاء فعل التعجب القياسي: (ما أفعله) و(أفعل به) للشروط الموضوعة له، ولكن بعد استقصاء النصوص العربية الفصيحة وجدنا ما هو لازم الاستيفاء بحيث يستحيل بناء فعل التعجب من غيره بشكل مباشر، بل لابد حينئذ من واسطة (أشَدَّ وأشْدِدْ ونحوهما)، وما هو ممكن البناء بدونه ومن غير واسطة، ويؤيّده الواقع اللغوي.

٣- الالتزام بشرطي: الإثبات وقبول معنى التفاوت والتفاضل في بناء فعل التعجب؛ لتحقق المعنى المقصود من المفاضلة والتعجب بهما؛ ولعدم سماع ما يفيد الإخلال بالشرطين من كلام العرب الفصيح، وهو محلّ اتفاق بين النحاة.

٤- إثبات شرطي التمام والتصرف في الفعل المبنيّ منه (ما أفعَلَهُ وأفْعِلْ به)، وإن خالف في ذلك قلّة من النحويين، لكن لا يعتدّ بقولهم لندرة

سماع الشذوذ، ولأن معاني الأفعال الناقصة لا يتحقق فيها معنى إثارة التعجب والاستغراب بشكل مباشر، كما أن وضع الأفعال الجامدة يناقض التصرف الذي هو من طبيعة فعلي التعجب، وذلك يأتي منسجمًا مع اشتراط النحاة وما يثبته الواقع اللغوي.

٥- كشف البحث فحوى الخلاف النحوي حول استيفاء التعجب لبقية الشروط من أجل صياغة (ما أفعَلَهُ وأفْعِلْ به) بشكل مباشر بدون واسطة. وهذه الشروط: كونه فعلًا، ثلاثيًا مجرّدًا، غير مبني للمفعول، وليس الوصف منه على أفعل فعلاء. حيث وقف النحاة من ذلك موقفًا مباينًا، فمنهم من يرى الالتزام بهذه الشروط، وبدونها لا بد من واسطة (أشَدّ وأشدِدْ)، وله أدلته وحججه، وهناك من يرى التجوّز في هذه المسائل ولا بأس بأن يبنى فعل التعجب مباشرة بدون اشتراط، وأكثر ما يحتجون به المسموع عن العرب نثرًا وشِعْرًا في استعمال (ما أفْعَلَهُ وأفْعِلْ به) مما فقد شرطا منها.

وقد رجّح البحث المذهب المجيز للاستعمال في كل ذلك وإن خالف مذهب الجمهور أحيانًا، وعدَّه المذهب السّائغ والمقبول الذي يؤيده الدليل القاطع من كلام العرب الفصحاء، إذ هو لغة القوم، ولا سبيل لإنكاره، أو الحكم عليه بالشاذ، أو تأويله تأويلًا بعيدًا، ولاشتداد الحاجة إلى القياس عليه في ظلّ التطوّر الذي يرتضيه الواقع اللغوي.

٦- وبناء على ما سبق تقريره، يتبين لنا أنه إذا ثبت فعلٌ تامٌّ مثبتٌ متصرفٌ ولو كان مبنيًّا للمفعول ولم يوقع في لَبْس، أو وصفٌ ولو دلّ على لون أو عيب أو حِلية، أو اسمٌ جامدٌ مؤوّلٌ بالوصف وتضمن معنى يقبل

الزيادة والنقص صحّ أن يبنى منه فعلَا التعجب: (مَا أفْعَلَهُ) و(أفْعِلْ به) بدون واسطة، وبدون اشتراط آخر، والمرجع استقراء كلام العرب، وعليه يصح أن يقال: ما أطْفَلَهُ، ومَا أرْجَلَهُ، ومَا أذْرَعَهُ، وما أخْيَرَهُ، وما أصْغَرَهُ، وما أجْدَرَهُ، وما ألَصّهُ، وما أخْصَرَهُ، وما أصْوَبَهُ، وما أذْهَبَهُ للعقل، وما أفْسَدَهُ للمال، وما أضْيَعَهُ للصلاة، وما أشْغَلَهُ، وما أبْيَضَهُ، وما أحْوَرَهُ، وما أحْجَرَهُ، وما أحْجَاهُ، وما أمْيَعَهُ، وما أنْوَرَهُ، وما أعنَاهُ بحاجتي، وما أبْسَطَهُ، وما أفْرَطَهُ، وما أخْوَفَهُ، وما أحْمَقَهُ، وما أمْكَنَهُ، وما أرْخَاهُ، وما أتْيَسَهُ، وما أبْلَدَهُ. . ونحوه، ويقاس عليه في كل ذلك صيغة (أفْعِلْ بِه).

٧– لم يكن القصد من الأمثلة والشواهد الواردة في البحث لما شذّ عن استيفاء شروط بناء (ما أفْعَلَهُ، وأفْعِلْ به) هو الإحصاء والاستقصاء لكل ما سمع عن العرب في ذلك، على الرغم من كثرتها، وهو عدد يدعونا إلى عدم تجاهل ما ثبت عن العرب استعماله إذا تواترت الشواهد والأمثلة وصحة القياس عليه، ولو كان مخالفًا لما استقر عند الجمهور في قياسهم النحوي.

وبعد:

فهذا جهد المقلّ مما يسر الله لي تحريره في المسألة، وما جادت به قريحتي، فأسأل الله سبحانه أن ينفع بهذه الدراسة، وألا يحرمني ثوابها، كما أسأله سبحانه التوفيق في عملي والسداد في قصدي، وأن يرشدنا إلى الصواب، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السودا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨.

٣- الأساليب الإنشائية في النحو العربي لهارون عبد السلام، مكتبة الخانجي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٥- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٦- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٧- أمالي الشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصطفى محمد، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

٩– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

١٠– الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.

١١– الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: موسى بن بناي العليلي، الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٩٨٢م.

١٢– البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٣– البحوث والمؤتمرات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثلاثون ١٩٦٣ – ١٩٦٤م، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

١٤– البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثانية والثلاثون ١٩٦٥ – ١٩٦٦م، (مؤتمر القاهرة) – القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

١٥– تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.

١٦– التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة السابعة١٩٨٢م.

١٧– التبيان في شرح الديوان (شرح أبي البقاء العكبري لديوان المتنبي)، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

١٨- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.

١٩- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه: الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، (مخطوطة مصورة من نسخة دار الكتب القومية) رقم ٦٢.

٢١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢٢- التصريح بمضمون التوضيح (مطبوع باسم شرح التصريح على التوضيح) للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

٢٣- تصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك، الطبعة الخامسة، سنة ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٣٩٦ - ١٩٧٦م، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

٢٥- الجامع الصحيح للبخاري، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، تحقيق: د. مصطفي ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.

٢٦- الجمل في النحو للزجاجي، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٧– جمهرة الأمثال للعسكري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٢٨– حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، رتبه: مصطفي حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٢٩– خزانة الكتب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٣٠– الخصائص لابن جني، حققه: محمد بن علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٣١– دراسات وبحوث في اللغة العربية (الجزء الأول) لسليمان العايد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ –٢٠١٠م.
٣٢– درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.
٣٣– الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة بن الحسن الأصبهاني، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
٣٤– ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة (د. ت).
٣٥– ديوان ذي الرمّة، تحقيق: الدكتور عبد القدوس صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٣٦– ديوان رؤبة (ملحق)، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة،

بيروت، طبعة ١٩٨٠م.

٣٧- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٣٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٩- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٤٠- سفر السعادة للسخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ.

٤١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده: محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة ومكتبة مصطفي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

٤٢- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الناشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤٣- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر.

٤٤– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي (٤٢)، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٤٥– شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين – عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٤٦– شرح الرضي على شافية ابن الحاجب مع شرح شواهدها، حققها وضبطها: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

٤٧– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٤٨– شرح عقود الجمان للمرشدي العامري، شركة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.

٤٩– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل الهمداني، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٥٠– شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، إحياء التراث

الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٥١- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥٢- شرح الكافية في النحو لابن جماعة، حققه: محمد عبد النبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٥٣- شرح الكافية في النحو لرضي الدين، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٥٤- شرح اللمع لابن برهان العكبري، حققه: فائز فارس، قسم التراث العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٥٥- شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط، ١ ١٩٩٠م.

٥٦- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٥٧- شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢.

٥٨- الشعور بالعور للصفدي، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق حسين، دار النشر: دار عمار- عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ -

١٩٨٨هـ.

٥٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، دراسة وتحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٦٠- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي – القاهرة.

٦١- الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٦٢- غريب الحديث للخطابي البستي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٦٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩م.

٦٤- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غنيم النفراوي، تحقيق: رضا فرحات، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.

٦٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للمناوي، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م.

٦٦- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، لخالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٦٧- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٦٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٩- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة، تحقيق: هادي عطية الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٧٠- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧١- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٧٢- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

٧٣- اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن الصايغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، الناشر عمادة البحث العلمي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.

٧٤- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، دار الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢م.

٧٥- مجمع الأمثال للميداني، حققه وفصله: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٧٦- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤-١٩٨٤م، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، القاهرة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٧٧- مجيب النداء إلى شرح قطر الندى للفاكهي، مكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ -١٩٧١م.

٧٨- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة، تحقيق جماعة من المحققين، معهد المخطوطات العربية-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٩- مختار الصحاح للرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.

٨٠- مختصر السعد المسمى بمختصر المعاني في علوم البلاغة لسعد الدين التفتازاني، حققه وهذبه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، طبع بمطابع المدني بمصر.

٨١- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٨٢- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨٣- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر مركز إحياء التراث الإسلامي بمعهد البحوث

العلمية – جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.

٨٤- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٨٥- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٨٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

٨٧- المغني في تصريف الأفعال لمحمد عضيمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٧٤هـ.

٨٨- المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان.

٨٩- المفضليات، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، بيروت- لبنان.

٩٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، (المجلد الرابع)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، من مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث – جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى لسنة ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٩١- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم

بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر١٩٨٢م (منشورات وزارة الثقافة والإعلام).

٩٢- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٩٣- المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد الستار، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٦م.

٩٤- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع القرشي، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٩٥- الموطّأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.

٩٦- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

٩٧- النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزأوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٩٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: وشرح عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... – ٢٨١ –

التمهيد ..... – ٢٨٤ –

أوّلًا– التعجب في اللغة: ..... – ٢٨٥ –

ثانيًا– التعجب في الاصطلاح: ..... – ٢٨٧ –

المبحث الأول: صيغ التعجب ..... – ٢٩٠ –

المبحث الثاني: طريقة بناء صيغة التعجب القياسية ..... – ٢٩٥ –

المبحث الثالث: شروط بناء فعلي التعجب: (ما أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ به) ..... – ٢٩٦ –

أوّلًا– شرط كونه فعلًا: ..... – ٣٠٠ –

ثانيًا– شرط كون الفعل ثلاثيًّا مجرّدًا: ..... – ٣٠٨ –

ثالثًا– شرط كون الفعل غير مبني للمفعول: ..... – ٣١٩ –

رابعًا– شرط كونه فعلًا تامًّا: ..... – ٣٢٩ –

خامسًا– شرط كون الفعل متصرفًا: ..... – ٣٣٢ –

سادسًا– شرط كون الوصف منه ليس على أفعل فعلاء: ..... – ٣٣٤ –

سابعًا– شرط ألّا يستغنى عنه بمصوغ من مرادفه: ..... – ٣٥١ –

الخاتمة والنتائج ..... – ٣٥٥ –

المصادر والمراجع ..... – ٣٥٨ –

فهرس الموضوعات ..... – ٣٧٠ –